المشاركة المجتمعية في صنع القرار والسياسات في النظم الديمقراطية

الباحثان

حارث رسمي الهيتي زاهر ربيع حسين

تشرين الأول 2022

المشاركة المجتمعية في صنع القرار والسياسات في النظم الديمقراطية

المشاركة المجتمعية في صنع القرار والسياسات في النظم الديمقراطية

الباحثان

حارث رسمي الهيتي　　زاهر ربيع حسين

فريق جمع البيانات

اسيل رمضان عبود　　الحمزه ليث لفته

امير إبراهيم متعب　　زيار حسين كريم

زينب قيس خضر　　سجى ياسر عبد زيد

صميم سلام جالي　　هوزان حسن بايز

العراق، تشرين الأول 2022

هذا البحث من اصدار جمعية الامل العراقية ضمن برنامج تعزيز الديمقراطية المنفذ بالشراكة مع منظمة مساعدات الشعب النرويجية

الفهرست

I. ملخص تنفيذي..... 6
III. مقدمة..... 8
IV. المنهجية..... 9.
V. المشاركة السياسية والمجتمعية..... 10
VI. المشاركة في الشؤون المالية..... 12
V. المشاركة في القرارات والسياسات الحكومية..... 14
VIII . طرق وأساليب المشاركة..... 16
IX. تقييم القطاعات والخدمات..... 17
X.ملحق نتائج المسح..... 23
المعلومات الديموغرافية للمشاركين..... 23
أولا: أسئلة المشاركة السياسية والمجتمعية..... 25
ثانيا: أسئلة المشاركة في الشؤون المالية..... 28
ثالثا: أسئلة المشاركة في القرارات والسياسات الحكومية..... 29
رابعا: أسئلة طرق وأساليب المشاركة..... 32
خامسا: أسئلة تقييم القطاعات والخدمات..... 34
سادسا: أسئلة البيروقراطية والفساد المالي والإداري..... 38

I. ملخص تنفيذي

1. من مجموع 1004 مستجيب/ة تبين ان ما نسبته 65.2% ليس عضواً في أي منظمة مجتمع مدني أو نقابة عمالية أو مهنية، كما انهم ليسوا اعضاءً في احزاب سياسية أو فرق تطوعية، وهذا رقم كبير بالارتباط مع عنوان الورقة (المشاركة المجتمعية). ولهذا أسباب منها ما يتعلق بطبيعة كل محافظة، اضافة الى الوضع العام في البلد. اذ تمثل منظمات المجتمع والاحزاب السياسية والنقابات فضاءات لتفاعل الآراء وتلاقحها وبلورة المطالب بشكل دقيق سواء كانت هذه الأخيرة قطاعية-فئوية أو عامة.
2. تعتبر الانتخابات والمشاركة فيها –على الأقل في النظام السياسي في العراق- أبرز وجه من وجوه المشاركة المجتمعية في عملية صناعة السياسات العامة، رغم هذا فلم تزل مشاركة النساء فيها أقل من مشاركة الرجال، لم يزل المجتمع العراقي بصورة عامة في محافظات بعينها لا ينظر بارتياح لمشاركة النساء في الشأن السياسي خصوصاً والعام عموماً.
3. حتى المشاركة أو الانتماء في صفوف الاحزاب السياسية، فتبدو مشاركة النساء فيها قليلاً مقارنة بالرجال، فمثلاً من بين 102 مستجيبة في محافظة الانبار لم تذكر احداهن انها تنتمي لحزب سياسي، بينما سجلت كركوك اعلى نسبة لنساء ينتمين لأحزاب سياسية بواقع 11 امرأة من 123.
4. لا تزال المشاركة السياسية والمجتمعية بمختلف اوجهها تعاني عدم المشاركة الكبيرة والفاعلة، ومن خياراتها (المشاركة عبر التصويت بالانتخابات الخاصة بمجلس النواب العراقي ومجالس المحافظات أو الحضور في انشطة الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والأنشطة التطوعية وحملات الاغاثة والتنظيف والمشاركة في الاحتجاجات او التظاهرات المطلبية والاعتصامات والوقفات والمشاركة في حملات الدفاع عن حقوق الانسان والحريات والانشطة التي تعني بالتغيير المناخي وحماية البيئة وانشطة النقابات والاتحادات والجمعيات) كانت اعلى نسبة هي للمشاركة في التصويت بالانتخابات وجاءت بـ 34.6%.
5. عللت اجابات المستجيبين/ات المشاركة القليلة/الضعيفة في القرارات والسياسات الحكومية بالخوف من الوقوع في المشاكل من جراء تلك المشاركة، ومن هذه المشاكل هي التعرض للمضايقة او المسائلة او حتى المحاسبة من جهات حكومية، وقناعة بعض منهم بعدم الجدوى من المشاركة وابداء الرأي والخوف من فقدان الوظيفة او العمل، واذا ما تفحصنا كل هذه التعليلات والمخاوف سنجد انها من الممكن معالجتها متى ما اقتنعت الجهات الحكومية والماسكين بمفاتيح النظام السياسي من أهمية المشاركة المجتمعية في شأن مهم مثل هذا.
6. من المهم أن تراجع الدولة/الحكومة كل قوانينها وتعليماتها بما يؤمن مشاركة الأفراد والجماعات بشكلٍ متساو في التخطيط والتنفيذ لأي من التشريعات او السياسات والبرامج على اعتبار ان من يُعنى بعوائد هذه السياسات والبرامج هم الافراد والجماعات. بما يتناسبُ مع حاجاتهم، ويحافظُ على حقوقهم، لذلك يجب ألا تقتصرُ السياسةُ العامة على فئة معينة من الأفراد، بل يجب أن تشمل كافة فئات المجتمع. وهذا الدور ممكن أن يلعبه مجلس النواب العراقي باعتباره السلطة التشريعية، اذ من الممكن أن تستضيف لجانه الدائمة او المؤقتة مجموعات وافراد ومختصين في اي من المواضيع المراد استصدار تشريع بها والاستماع الى آرائهم وتوقعاتهم واشراكهم في عملية صناعة هذا القرار عن طريق اشراك المواطنين في جلسات الاستماع العامة.

7. يجب ان يسبق اقرار السياسات العامة دراسات تحدد فاعلية البرامج المراد تنفيذها، مع مراعاة الفترة الزمنية التي سينجز فيه، وان يعتمد اقرار هذه السياسة على البحث العلمي والابتعاد عن العشوائية في اتخاذ القرارات والسياسات وايلاء الاهتمام لما ستتركه هذه القرارات من آثار مباشرة قريبة المدى أو غير مباشرة بعيدة المدى. وهنا ممكن ان تلعب الحكومة باعتبارها السلطة التنفيذية بالتشارك والتشاور مع المجتمع المدني (النقابات- الاتحادات- الجمعيات) والمختصين ومراكز البحث حول السياسات المراد تنفيذها.
8. الحكومات المحلية معنية بأن تشارك مجتمعها المحلي بصناعة أو تنفيذ السياسات والقرارات عن طريق اشراك المنظمات المحلية والفرق التطوعية في تنفيذ اي من البرامج التي تعمل عليها ويُنتظر منها ان تحظى بمشاركة مجتمعية واسعة. او بالإمكان الانفتاح على المنظمات والنقابات والجمعيات من أجل الاستماع لهم واشراكهم في وضع هذه السياسات بما يضمن التفكير بمصالح الفئات والشرائح الأكثر عرضة للامساواة.
9. الأخذ بنظر الاعتبار ان اشراك أصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني والاحزاب السياسية يجب ان لا تلغي دور المواطنين كأفراد، حيث يشكل هؤلاء في كثير من الحالات لاعباً كبيراً ودوراً مهماً في صياغة هذه السياسات، من غير ذلك ستبقى السياسات غير قابلة للتطبيق أو يتم تطبيقها بشكل مشوه لأسباب منها عدم ارتباط المواطنين بهذه السياسات او انها تؤدي الى اختلاف في وضعهم.[1]
10. يجب أن تدرك الحكومة/الدولة وكل النظام السياسي بأن المشاركة المجتمعية في عملية صنع السياسات العامة يؤدي دوراً كبيراً في زيادة مبادرة المواطنين في تنفيذ ودعم هذه السياسات.
11. على النقابات والاتحادات وجميع اشكال المجتمع المدني ان تعمل على تعزيز الشراكات مع المعنيين في السلطتين التنفيذية والتشريعية من أجل تحسين و تطوير أولاً الاطار القانوني الذي ينظم عمل المجتمع المدني ومنظماته، وثانياً توعية المستهدفين بأن آليات مثل هذه كفيلة بتحسين القرارات والسياسات العامة التي ستؤثر على حياتهم وتفاصيلها لاحقاً.
12. تقوم منظمات المجتمع المدني بدور لا يمكن اغفاله في بناء عملية توافق فيما يخص الآراء الاجتماعية التي تبحث عن اصلاحات في شتى مجالات الحياة اليومية، وهذا يتطلب اقناع المنظمات الدولية المانحة بضرورة ان تنتبه للدور المهم الي تلعبه المنظمات التي تعنى بصياغة السياسات العامة ومشاريع القوانين التي يمكن التباحث مع الجهات التشريعية من أجل اقرارها. على اعتبار ان جوهر وجودها –أو يفترض هكذا- انها تنطلق من حاجة جمهورها.
13. حسب النموذج المقترح من قبل رابطة دعاة السياسات العامة المعتمدين من قبل الاتحاد الاوربي والذي يبدأ بـ (الرصد ثم وضع الأجندة ثم الصياغة ثم القرار ثم التنفيذ أخيراً)[2] فان المجتمع المدني قادر على ان يؤثر في رسم السياسات العامة واقرارها أو الوقوف بوجهها حين لا تتناسب مع روح الدستور وحرية الانسان وحقوقه، في العراق هناك تجارب ناجحة وعديدة حول ذلك ليس آخرها الوقوف بوجه محاولات اقرار قانون الاحوال الجعفري أو القوانين التي يعتقد انها ستمس الحريات الشخصية وحرية التعبير.

---

[1] صنع السياسة العامة، جيمس اندرسون، ترجمة د. عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
[2] دور المجتمع المدني في المساهمة في صياغة السياسات العامة: التجربة الكويتية في تناول قضية العنف ضد المرأة نموذجاً، ملك الرشيد، جامعة الكويت، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.

II. مقدمة:

تمثل المعرفة بعملية صنع القرار السياسي مفتاحاً لمعرفة وفهم طبيعة النظام السياسي لأي بلد حول العالم، ومؤشراً واضحاً على التطور الديمقراطي في حال ادعى النظام الديمقراطية في حال اتسعت دائرة المشاركين في عملية الصناعة هذه، سواء كانت هذه الدائرة مكوّنة من أفراد أو احزاب أو منظمات مجتمع مدني اضافة الى المؤسسات الرسمية. وبما إن عملية صنع القرار تعد واحدة من أبرز وظائف النظام السياسي ومهمة من مهماته، هنا يجب على متخذ القرار أن يبتغي تحقيق مصلحة المواطنين من وراء هذا القرار، بعد أن تجري عملية بحث مفصّلة قائمة على اساس الدراسات العميقة للمشكلة التي يراد اتخاذ قرار من أجلها.

وصناعة القرار من حيث انها مصطلح قد يبدو حديثاً الا ان اجماعاً لم يحصل من قبل المختصين على تعريف ثابت ومحدد لهذه العملية، فيعرفه نجم الدين الغنوم باعتباره سلسلة الاستجابات الفردية أو الجماعية التي تنتهي باختيار البديل الأنسب في مواجهة موقف معين. وهذا المفهوم لا يعني اتخاذ القرار فحسب وانما هي عملية معقدة للغاية تتداخل فيها عوامل متعددة نفسية وسياسية واقتصادية واجتماعية.[3]

ويعرفها صامويل هنتغتون وجون نيلسون بأنها النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أو عفوياً، متواصلاً أو متقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال.[4] بينما يعرف جيمس اندرسون نظرية صنع القرار بأنها الدراسة الشاملة والدقيقة للعناصر والأبعاد الأساسية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل وصنع سياسة معينة والتي تدرس المتغيرات الخارجية والداخلية التي تؤثر على عملية صنع القرار.[5]

ولصناعة القرار هذه هياكل للعمل ممثلة بمسارين، اذ يمثل الدستور والسلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية المسار الرسمي، بينما تمثل الأحزاب والنخب السياسية وجماعات الضغط والرأي العام المسار غير الرسمي[6]، حيث من المفترض أن تتكاتف الجهود بين المسارين للوصول الى خيار من بين خيارات مطروحة لحل مشكلة مشخّصة، يمثل المسار الأول النهج التقليدي الذي تمارسه الدول والحكومات في اتخاذ القرارات، بينما تعزز الديمقراطيات متى ما كانت عملية صناعة القرار تتم عن طريق المسارين معاً. واستبعاد المسار الثاني تعد مؤشراً على مركزية الدولة وعدم انفتاحها فيما يخص عملية المشاركة في صناعة القرار.

وللسياسة العامة خصائص يجب أن تتمتع بها كي نستطيع القول بأنها سياسة عامة، فهي تُعنى بالبرامج التي تصدر عن القادة الحكوميين والمؤسسات الرسمية والمراسيم الصادرة بتشريع قانوني، وتشمل الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ومعيّنة ولا تشمل الاعمال والتصرفات العشوائية الصادرة عن مسؤولين حكوميين، كما انها تنظر بالقرارات الفعلية التي أدخلت حيّز النفاذ.[7]

---

[3] صناعة القرار السياسي، زهرة صالح، سلسلة كتيبات برلمانية 2016، معهد البحرين للتنمية السياسية.
[4] الموسوعة العالمية ويكيبيديا.
[5] دور آليات ومنهجية صنع القرار في تعزيز المواطنة "السلطة الوطنية الفلسطينية نموذجاً"، طارق توفيق محمد، رسالة ماجستير منشورة.
[6] صناعة القرار السياسي، زهرة صالح، مصدر سابق
[7] صنع السياسة العامة، جيمس اندرسون، ترجمة د. عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

تجدر الإشارة الى ان هذا البحث يأتي ضمن أنشطة مشروع تعزيز الديمقراطية، الذي تنفذه جمعية الامل العراقية بالشراكة مع منظمة مساعدات الشعب النرويجية NPA، ينفذ هذا المشروع في محافظات بغداد والنجف وكركوك والانبار، ويهدف الى تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرارات والسياسات، فضلا عن تعزيز دور المجتمع المدني والفرق التطوعية في بناء الشراكات مع مؤسسات الدولة في صنع القوانين والتشريعات والسياسات والقرارات، وفي الحد من عدم المساواة في المجتمع.

III. المنهجية:

يهدف هذا البحث الى دراسة المشاركة المجتمعية للمواطنين في صنع القرار والسياسات، والى تسليط الضوء على أهمية هذه المشاركة في تعزيز المواطنة والانتماء، فضلا عن التوصل الى استنتاجات عن مدى مساهمة المواطنين المجتمعية وبناء توصيات بناءً على ذلك لتحسين مستوى المشاركة.

جرى اعتماد عدة منهجيات لأعداد هذا البحث، وبصورة رئيسية اعتمدت المعلومات في البحث على مسح ميداني جرى في المحافظات المستهدفة في المسح وهي الانبار والنجف وبغداد وكركوك، وقد تم اجراء مقابلات عبر استمارة مع 1004 شخص، فضلا عن نتائج المسح تم اجراء جلسة مع جامعي البيانات وعمل تحقق من البيانات، وأيضا جرى عمل مقابلات واجراء بحث في الادبيات والمصادر المختلفة لغرض الوصول الى البحث النهائي.

جرى جمع البيانات بعد القيام بتصميم استمارة مسح واخذ اراء خبراء بها حتى وصلت الى نسخة نهائية تحقق الأهداف التي صممت من اجلها، وبعدها جرى تصميم الاستمارة على موقع جمع البيانات KOBK، وبعدها جرى عمل تدريب الى جامعي البيانات وهم ثمانية موزعين على اربع محافظات بواقع جامعين في كل محافظة وفي كل محافظة وتم مراعاة وجود الجندر ضمن جامعي البيانات.

وتمت عملية جمع البيانات خلال فترة من 5 تموز ولغاية 7 اب 2022، وركزت عملية الجمع على مقابلات مع عينة من نوعين الأولى مع مواطنين بصورة عشوائية من مراكز المدن وأيضا تم اختيار قضاء في كل محافظة مع النواحي التابعة له فضلا عن المدينة والريف، والنوع الاخر هو عينة من أصحاب المصلحة والفاعلين الاجتماعيين، وستستعرض في ادناه أبرز صفات المشاركين في المسح.

ان المشاركين في المسح هم 1004 مشارك موزعين على اربع محافظات هي الانبار والنجف وبغداد وكركوك ويمكن ملاحظة عدد المشاركين في كل محافظة في الجدول الخاص بعدد المشاركين في كل محافظة وتقسيمهم الى ذكور اناث في ملحق النتائج[8]، اذ تبلغ مشاركة الاناث الاجمالية بالمسح 48.8% مقابل 51.2% من الذكور، اما الحالة الاجتماعية للمشاركين فقد كان للمتزوجين والمتزوجات النسبة الأكبر من المشاركة في المسح اذ بلغت 53.5% والاعزب والعزباء 41% و4% مطلقين و1.2% ارامل ورفض الإجابة 0.3%.

[8] كل نتائج المسح مرفقه في ملحق النتاج في نهاية البحث.

وبخصوص التركيبة العمرية فقد كان طابع المشاركين شبابي اذ بلغت نسبة مشاركة العمر 18 الى 30 سنة 56% ومن 31 الى 43 سنة نسبة 32% وسنة 44-55 سنة 8% وأكبر من 55 سنة 4%.

وبالنسبة الى العلاقة مع القوى العاملة فقط كانت اعلى نسبة هي الموظفين الحكوميين بنسبة 24.5% والعاملين في القطاع الخاص 17.5% واعمال حرة 12.8% و10.7% ربات بيوت و10.3% يعملون في منظمات المجتمع المدني ويمكن ملاحظة باقي التفاصيل في جدول العلاقة مع القوى العاملة.

وبالنسبة الى طبيعة عضوية المشاركين في الجهات المجتمعية فقد عرف 58.7% من المشاركين انفسهم بانهم غير منتمين الى أي جهة بينما 14.7% من المشاركين هم ناشطين او أعضاء ومتطوعين في منظمات المجتمع المدني و13.3% ينتمون الى فرق تطوعية و6.1% ناشطين في النقابات العمالية والمهنية و4% ناشطين وأعضاء في أحزاب سياسية و2.5% في وسائل الاعلام و0.7% رفض الإجابة.

IV. المشاركة السياسية والمجتمعية:

يقدم جوزيف شومبتير واحدة من أهم الصيغ الحديثة للديمقراطية حين يعرّف النهج الديمقراطي لنظام معين باعتباره يمثل التدابير المؤسساتية التي يتبناها النظام من أجل التوصل الى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار.[9] وحسب هذه الصيغة لا يقر شومبتير بادعاءات الأنظمة "الديمقراطية" ما لم تكن اجراءاتها واضحة وملموسة فيما يتعلق بانفتاح النظام على مواطنيه حين يتطلب الأمر النظر بإقرار السياسات والمشاركة المجتمعية باعتبار ان المجال العام ليس حكراً على الطبقة السياسية.

من بين (1004) مستجيب/ة من محافظات (الأنبار، النجف، بغداد، كركوك) جاءت نسبة من اعتقدوا بأن مشاركتهم كانت بصورة كبيرة عبر التصويت بالانتخابات الخاصة بمجلس النواب ومجالس المحافظات 34.6% كانت كركوك هي الأعلى 56.9% في حين سجلت نسبة من لا يشاركون ابداً في الانتخابات 27.2% أخذت بغداد النسبة الأعلى 53.0%. اما من قالوا بمشاركتهم الضعيفة فقد سجلوا 5.3% معللين هذا بانعدام الثقة بنزاهة الانتخابات والمرشحين وأحزابهم السياسية وعدم ايمانهم بأن الانتخابات قد تفضي الى تغيير حقيقي وتجربتهم التي لم تكن جيدة مع عدم ايفاء الحكومات السابقة بوعودها. وهذه الارقام تحمل دلالات كثيرة منها إن أجواء ما قبل الانتخابات كانت توحي بأن تغييراً حقيقياً باتجاه دمقرطة النظام السياسي بعيد التحقق، خاصة حين نتفق على الانتخابات الجيدة ترتبط بما يحدث خلال فترة الاعداد لها[10]، ومهم هنا الالتفات الى النظام السياسي في العراق منذ الغزو الأمريكي في 2003 كان ولا يزال ينظر الى ان الديمقراطية=الانتخابات، والمعادلة الأخيرة سطحية ومنقوصة ولا تأخذ من الديمقراطية غير الآلية فقط وبهذه الحالة هي تحكم على نفسها بأن تبقى ديمقراطيات انتخابية حسب سورنسن.

الاحزاب السياسية هي الأخرى تتحمل ما لحق بالحياة السياسية من تشويه، فهي اما أحزاب يشخصها المجتمع على انها احزاب مشاركة بالفساد الذي تمتد جذوره عميقاً في الحياة اليومية، أو انها مقطوعة الصلة ولا تمتلك من القاعدة التنظيمية والجماهيرية ما يؤهلها لأن تلعب دور الوسيط بين المجتمع

---

[9] الموجة الثالثة.. التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين، صموئيل هنتغتون.
[10] الديمقراطية والتحول الديمقراطي – السيرورات والمأمول في عالم متغير، غيورغ سورنسن

والحكومة وتعمل على تحويل المطالبات الجماعية الى مطالب سياسية منظمة وممكنة التطبيق[11]،يضاف لها المنهج الذي أوجده الغزو الأمريكي للبلاد وهو منهج التحاصص الطائفي والاثني والذي بموجبه جرى تقسيم السلطة دائماً على أساس تدعي تمثيلها مكوّنات بعينها، وبهذه الحالة لم تتبلور لدينا احزاباً سياسية قائمة على اساس البرامج التي تطرحها للجمهور وعلى ضوئها تحصل على اصواتهم في الانتخابات، وهذا ساعد على اقامة ديمقراطية "مشوهة" استمرت الى اليوم رغم ارتفاع اصوات المحتجين في تشرين 2019 ضد النهج هذا باعتباره أساس المشكلة ومولّداً لأزمات لا تنتهي.

لكل هذا التركة الثقيلة التي خلفها النظام الديكتاتوري السابق من تعمده قتل الحياة الحزبية في العراق وترسيخ فكرة ان التعددية الحزبية تساهم في زعزعة الاستقرار وضعف الدولة وما نتج عن ذلك من ثقافة الحزب الواحد. لذلك كان عدد من ينتمون لأحزاب سياسية من المستجيبين/ات (44) فقط من مجموع (1004)، وجاءت نسبة من لا يشاركون ابداً في حضور انشطة الاحزاب السياسية 74.6% سجلت بغداد النسبة الأعلى من هؤلاء 88.8%، بينما من يشاركون بصورة كبيرة 3.9% كانت كركوك هي الأعلى بنسبة 7.5%.

اما المجتمع المدني الذي من المفترض أن يكون له الدور في الوقوف امام قوة الدولة ويخترق جدار التسلطية وعلوية الدولة على المجتمع، فيشير فالح عبد الجبار الى ان هنالك اختزالاً واضح لمفهوم المجتمع المدني يقتصر على الاتحادات المهنية والجمعيات الاهلية والمنظمات غير الحكومية فقط، هذا الاختزال يعود الى المدرسة الأمريكية وهذه بالأساس تعتمد على عمل اليكسي دي توكفيل عن المجتمع المدني، بينما يحمل مفهوم المجتمع المدني بنى اقتصادية واجتماعية وثقافية متنوعة تنشأ وتتطور كمجموعة من المؤسسات.[12]

في العراق يبدو دور المجتمع المدني ملحوظ مقارنة مع وضعه ابان النظام الديكتاتوري السابق رغم عدم وجود احصائيات دقيقة ومسجّلة آنذاك، فنسبة من يشتركون في أنشطة منظمات المجتمع المدني اليوم وحسب اجابات المستجيبين/ات تبلغ 42.9% تتراوح بين مشاركة ضعيفة 5.8% ومشاركة متوسطة 20.1% وكبيرة 16.9%، في حين يبقى 57.1% لا يشتركون ابداً، بغداد وحدها سجلت 74.1% ممن لا يشتركون ابداً في انشطة المجتمع المدني، بينما جاءت كركوك بالنسبة الأعلى ممن يشتركون بصورة كبيرة بنسبة 22.9%. ويشارك 49% من المستجيبين/ات في الاحتجاجات و التظاهرات المطلبية والاعتصامات والوقفات تراوحت هذه المشاركة بين (ضعيفة ومتوسطة وكبيرة) بينما أجاب ما نسبتهم 50.9% بعدم مشاركتهم ابداً، فيما ترتفع نسبة المشاركة الى 55.1% في حملات المدافعة عن حقوق الانسان والحريات. سجلت النجف أعلى نسبة من يشتركون بصورة كبيرة في الاحتجاجات و التظاهرات المطلبية من الاناث (35 من أصل 141) والذكور (38 من أصل 109)، بينما كانت كركوك هي الأعلى ممن لا يشاركون ابداً في نشاطٍ من هذا النوع فالاناث (99 من أصل 134) والذكور (88 من أصل 119).

ابدى 60.3% من المبحوثين عدم مشاركتهم مطلقاً في المشاركة بحملات وانشطة تعمل ضد التغيير المناخي وحماية البيئة، لتسجل بغداد أعلى نسبة من هؤلاء اذ ان نسبة 74.9% من المستجيبين/ات في بغداد اجابوا بعدم مشاركتهم ابداً في انشطة من هذا النوع، في الوقت الذي حذر وزير البيئة جاسم الفلاحي، من أنّ التلوث البيئي في بغداد وصل إلى مستويات لا يمكن السكوت عنها، مؤكداً أنها بحاجة

[11] التحول الديمقراطي في المجتمعات الاثنية- دراسة مقارنة العراق وجنوب افريقيا، سهام فوزي
[12] المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب، فالح عبد الجبار، معهد الدراسات الاستراتيجية.

إلى مدينة إدارية جديدة[13] ويعود السبب في ذلك الى الأعداد الكبيرة للسيارات والمعامل والمصانع الموجودة في بغداد، فضلاً عن الزحف السكاني على مصفاة الدورة النفطية.[14]

واشار 66.0% من المستجيبين/ات في محافظة النجف الى عدم مشاركتهم ابداً في النشاط ذاته، في حين ان النجف تعاني من افرازات الصناعات الانشائية (معامل السمنت، معامل الطابوق الجيري والثرمستون) المقامة في اتجاه الرياح السائدة في المحافظة، وهذه تترك آثار غير صحية على سكان المناطق القريبة، ويتعرض مثلاً قضاء المناذرة الى كميات كبيرة وبتركيز عالي من الغبار المتساقط الناتج عن عمل معامل الشركة العامة للسمنت الجنوبية.[15] ولهذه الارقام دلالات تتعلق بالوعي المجتمعي بأخطار مثل هذه، اذ ما تزال نسبة غير قليلة من العراقيين لا ينظرون الى المخاطر البيئة المحدقة، وأخرى تتعلق بعدم توعية المجتمع من قبل الحكومات المتعاقبة والجهات المعنية بالأمر ناهيك عن عدم اتخاذهم اجراءات سريعة ودقيقة قد تعلق الأمر بمشاكل من هذا النوع.

تغوّل الدولة وتسلطها بفضل الثورة النفطية مطلع سبعينيات القرن الماضي وعسكرة كثير من مفاصل المجتمع بفضل سياسات النظام البائد اعتقاداً منه بأن القوة وحدها هي من تحمي الدولة وتحافظ على "السلطان" كان له كبير التأثير على الحياة السياسية والاجتماعية في العراق، يضاف لها امتصاص نظام الحزب الواحد للاتحادات المهنية للطبقة الوسطى ونقابات الطبقة العاملة[16] ساعد على غياب دورها الفاعل، هذا الغياب تعاني منه النقابات والجمعيات والاتحادات لغاية الآن، وواحد من أبرز قرارات ذلك النظام "اجراماً" إن صح التعبير هو اصداره القرار 150 في العام 1978 الذي حوّل العمال والمهنيين إلى موظفين رسميين في الحكومة العراقية.

تعاني التنظيمات النقابية والجمعيات والاتحادات المهنية عزوفاً يتباين من وقت الى آخر، ومن تنظيم نقابي الى آخر، ورغم اهميتها كونها تقوم برسم سياسات وتطلعات "فئوية" و "قطاعية" الا انها من الممكن أن تكون محفزاً وضاغطاً من أجل أن يكون صوتها حاضراً عند مناقشة واقرار السياسات العامة، أجاب 66.9% من المبحوثين بأنهم لم يشاركوا ابداً في انشطة النقابات والجمعيات، كانت بغداد قد سجلت أعلى نسبة 78.1% تلتها كركوك 73.9% والنجف 72.8% والانبار 42.8%.

مواقع التواصل الاجتماعي تلقى رواجاً كبيراً في المجتمع العراقي ووفق آخر احصائية عن مركز الاعلام الرقمي فإن عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي لعام 2022 في العراق بلغ 28.35 مليون مستخدم بزيادة 3 مليون و 350 الف عن العام الماضي طبقاً لآخر احصائية لمؤسستي WE ARE SOCIAL و KEPIOS[17]فقد أكد ما مجموعه 59.7 من المبحوثين انهم شاركوا –بصورة كبيرة أو متوسطة أو ضعيفة- بحملات وهاشتاكات عبر مواقع التواصل الاجتماعي لحماية حقوق الانسان ومحاربة الفساد، سجلت النجف 26.0% بصورة كبيرة بينما 59.4% لم يشاركوا ابداً.

V. المشاركة في الشؤون المالية:

[13] البيئة تطرح رؤيتها لمعالجة 3 انواع من التلوثات في بغداد، وكالة الانباء العراقية، منشور بتاريخ 2022/5/2

[14] تلوث بيئي متعدد بمستوى خطير في بغداد، موقع العربي الجديد، تصريح (عباس فياض) مدير الدائرة الفنية في وزارة البيئة، منشور بتاريخ 3/مايو/2022

[15] التلوث الصناعي في محافظة النجف الأشرف، محمد جواد عباس، مجلة آداب الكوفة، العدد 3

[16] المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب، مصدر سابق

[17] موقع بغداد اليوم، تعرف على عدد مستخدمي مواقع التواصل في العراق، منشور بتاريخ 2022/2/19

بظهور الحركات الاجتماعية في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وارتفاع مطالب هذه الحركات في مزيد من السماع لآراء المواطنين/المجتمع خاصة فيما يتعلق بالمجال العام والسياسات باعتبار ان المجتمع بالتالي هو المعني بعوائد هذه السياسات، ولأن الشأن المالي وميزانيات البلدان تؤثر على مجمل الحياة اليومية للمجتمعات، فإن نظاماً يدّعي الديمقراطية دون أن تحظى ميزانيته باطلاع ومناقشة طيف واسع من المجتمع هو نظاماً لا يسعى الى تعميق الممارسة الديمقراطية مطلقاً، اذ تبرر كل الديكتاتوريات حجبها لما يتعلق بالموازنة وقضاياها باعتبارها قضية ترتبط بالأمن القومي للبلاد. برزت فكرة الميزانية التشاركية واشتهرت في البرازيل على يد حزب العمال باعتبارها مقاربة حديثة لتسيير الشأن العام تجسيداً للديمقراطية التشاركية القائمة على اساس الاشراك الفعلي للمواطن في الميزانية[18]. وببساطة أكثر فهي تجعل من المواطنين طرفاً في النقاش والتشاور مع الادارات/الحكومات قدر تعلق الأمر بمحتوى الميزانية وأبواب صرفها، وطرق مراقبة آليات الصرف تلك.

ابدى ما نسبته 49.3% من المستجيبين/ات عدم اطلاعهم على الميزانية السنوية الخاصة بمحافظاتهم، بينما نسبة من (يطّلع بصورة جيدة) فكانت 13.6%، جاءت كركوك بأعلى نسبة ممن يطلعون بصورة جيدة بنسبة 22.5% بينما أعلى نسبة من غير المطلعين فسجلت في بغداد بنسبة 68.5%.

تعاني الموازنة الاتحادية في العراق جملة من المشاكل والتحديات، يشير الخبير الاقتصادي د. حسن لطيف الزبيدي الى ان واحدة من أهم المشاكل التي تعانيها الموازنات في العراق هي تقليدية الاعداد، اذ لا زالت تعد بالطريقة التقليدية التي جاء بها الاحتلال الانكليزي للعراق مطلع القرن العشرين ولم يجر لغاية الآن تبني تقنيات حديثة في الاعداد، يضاف لهذا غياب الشفافية اذ يتصدر العراق طليعة البلدان الفاسدة ومع اقتران هذا بحجم أنفاق كبير فإن الموازنة ستصبح بؤرة الفساد في البلد كله[19].

اختلفت اجابات المستجيبين/ات عند سؤالهم عن مدى اطلاعهم على الميزانية السنوية، فمنهم من ابدى عدم اهتمامه بمواضيع مثل هذه، وبعضهم اشار الى اطلاعه عليها من خلال ما ينشر في الاخبار ومواقع التواصل الاجتماعي، في حين أشار قسم منهم الى عدم توفر المعلومات الكافية عن موازنات محافظاتهم، بينما سأل عدد من المستجيبين/ات عن المواقع التي من الممكن ان تساعدهم على معرفة ميزانيات محافظاتهم -ولدى مراجعتنا لمواقع المحافظات العراقية على شبكة الانترنيت فإنها تخلو من الاشارة الى موازنة المحافظات من بينها المحافظات المبحوثة- واشاروا الى عدم علمهم بنشرها وما أهمية اطلاعهم عليها، ولهذا دلالة ان اعتقاداً عاماً بأن هذه الموازنات لا توظّف لفائدتهم.

في حين يتوفر موقع وزارة المالية العراقية على بوابة استحدثت جديداً بالتعاون بين الوزارة والبنك الدولي باسم (الموازنة المفتوحة) تهدف الى تيسير وصول المواطنين الى المعلومات المتعلقة بالموازنة الاتحادية وتعزيز سياسة الحكومية باتجاه الشفافية والحوكمة المفتوحة، ولكن تبقى هذه البوابة هي تخصصية ونخبوية الى حد كبير يفهمها ويستوعبها المختصين والاكاديميين، بينما يجب الأخذ بنظر الاعتبار المستويات المختلفة للمواطنين من عامة الناس والعمل على تقديم مختصرات أو تعريفات للمفاهيم الواردة فيها.

---

[18] الميزانية التشاركية كآلية لتكريس مشاركة المواطن في صنع السياسات العامة، د. عادل انزاران، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة مستغانم، العدد الأول، سنة 2019

[19] الموازنة الاتحادية في العراق.. مشاكل وتحديات، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط: http://www.fcdrs.com/nadawat/iraqi_balance_obsticles.html

وجدير بالذكر هنا، إن الاستمارة الخاصة بالمسح قد تم تعديلها من قبل (دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء) وتم اجازتها بعد حذف الاسئلة التالية فيما يتعلق بالمشاركة في الشؤون المالية:

- الى أي درجة تعتقد إنك مشارك في وضع الميزانية العامة للدولة.
- الى اي درجة تعتقد ان أخذ رأي المواطن واشراكه في اعداد الموازنة العامة للدولة يجعلها اكثر قدرة على تلبية احتياجاته وتكون اداة للتنمية والتطوير في البلد.
- هل سبق وشاركت بأعداد اي موازنة او تقرير مالي ام تم أخذ رأيك.

رغم عدم ذكر سبب طلب حذف الأسئلة من قبل دائرة المنظمات غير الحكومية، الى ان ذلك ممكن ان يؤشر الى ان مؤسسات الدولة تعتقد ان المواطن يجب ان لا يكون معني بالقضايا المالية، وهذا عكس توجه دولة المواطنة التي يفترض ان تشرك المواطنين في نقاش كل القضايا الاقتصادية والمالية، وان يكون للمواطن رأي فيها.

فضلا عن ذلك تجدر الإشارة الى ان الحكومة العراقية لم تصدر حسابات ختامية منذ عام 2014 ولغاية تاريخ اعداد التقرير اذ ان اخر حسابات ختامية تم اعدادها كانت عام 2013، وأيضا لم يتم اصدار حسابات وتقارير تفصيلية عن الموازنة الاستثمارية منذ عام 2014، ويؤشر هذا الى جملة مشاكل رئيسية منها ما يؤشر الى محاولة التهرب من المحاسبة والمساءلة وما يرتبط بكشف الفساد فضلا عن ضعف دور السلطة التشريعية الممثلة بمجلس النواب العراقي الذي من المفترض ان يقوم بالرقابة على أداء المؤسسات وعلى الانفاق ولكن مع عدم وجود هذه الحسابات والأنظمة المالية تجعل هذا الدور قاصر.

VI. المشاركة في القرارات والسياسات الحكومية:

عادة ما يشير المختصين الى ان واحدة من أساليب تعزيز الديمقراطية والانظمة التي تتبنى الأخير كآلية للحكم هو مدى الرضا لدى مواطنيها، الرضا عن النظام السياسي هو ما يعطيه الشرعية دائماً، ويسمح له بالاستمرار والديمومة. ويؤكد عبد الاله بلقزيز[20] الى ان نجاح الدولة في تحصيل تلك الشرعية يحتم على الدولة أن تكون قادرة على اقناع المحكومين بشرعيتها، وأهمية وجودها باعتبارها ضرورة من ضرورات اجتماعهم الانساني. وهذا لا يتحقق ما لم ينفتح النظام السياسي على مواطنيه، أن يتعامل معهم باعتبارهم شركاء –اصحاب الشرعية- حقيقيين في الادارة، يتاح لهم أن يراقبوا وهذا ما تؤمنه الحرية بالحصول على المعلومة، ويقولوا ما يعتقدون بصحته وذلك بتفعيل حرية الرأي والتعبير.

وللسياسة العامة نظريات متعددة، فهناك نظرية الجماعة وهذه تعتقد بأن السياسة العامة هي حصيلة كفاح الجماعات ونضالاتهم اذ يضمن هذا التفاعل والصراع فيما بينها هو اساس الحياة السياسية. فيما تناقش النظرية الثانية –نظرية النخبة- وهذه تقوم على فرضية ان الجماهير والمجتمعات ليسوا هم

[20] الدولة والمجتمع.. جدليات التوحيد والانقسام في المجتمع العربي المعاصر، عبد الاله بلقزيز

من يحددون السياسة العامة من خلال المطالب والأفعال، بل هي بمثابة القيم والتفضيلات تمتلكها النخب الحاكمة[21].

وعند السؤال (الى أي مدى شاركت في ابداء الرأي حول اداء الحكومة المركزية او الحكومة المحلية) ابدى 46.9% من المستجيبين/ات مشاركتهم في هذا النشاط، وقال 47.1% بعدم مشاركتهم بينما رفض 6.0% الاجابة. سجلت الانبار أعلى نسبة من المشاركين بدرجة قليلة بنسبة 30.8% بينما جاءت كركوك بأعلى نسبة ممن يشاركون الى درجة كبيرة بـ 13.4%، في حين كانت أعلى نسبة ممن لم يشاركوا في بغداد بـ 68.9%. ويلاحظ هنا ان نسبة الذكور ممن اشتركوا كانت 287 من مجموع 514 بينما كانت نسبة الاناث 184 من أصل 490.

اما عن اشكال المشاركة في ابداء الرأي حول اداء الحكومة المركزية او المحلية، فقد اختلفت اجابات المستجيبين/ات، قسم منهم اكتفى بإعطاء رأيه عبر احدى مواقع التواصل الاجتماعي بمواضيع مختلفة تتعلق بالفساد وضعف الخدمات وحماية البيئة وتوفير فرص العمل وكثير من الأزمات التي تعصف بالبلد. وآخر من خلال الاجتماعات المباشرة مع المسؤولين في المحافظة لمناقشة مواضيع تتعلق بالوظائف ووضع الخدمات وتقليل الفساد، وبعضهم كان قد شارك باحتجاجات و اعتصامات تطالب بتوفير فرص العمل وتحسين الخدمات ومحاسبة القتلة والفاسدين. في حين اشترك قسم منهم في برامج وسائل الاعلام المختلفة. وآخر فضّل استخدام الهاشتاكات في مواقع التواصل الاجتماعي على فيس بوك وتويتر.

وعند السؤال عن السبب الذي دفع 47.1% الى عدم المشاركة في ابداء الرأي حول اداء أي من الحكومتين المركزية و المحلية، تراوحت اجابات المستجيبين/ات بين الخوف من الوقوع في المشاكل أو ان يتعرض الى المساءلة القانونية والمضايقات الأمنية، وعدم الايمان بأن الرأي في وضع مثل هذا يشكّل فارقاً خاصة بعد الاحباط الذي يعيشوه، وقسم منهم اوعز الأمر الى غياب الفرص الحقيقية للمشاركة وابداء الرأي، وآخر غير مهتم بالسياسية.

وقدر تعلق الأمر بالمشاركة في اعطاء مقترحات أو آراء للحكومة المحلية في مجال السياسات العامة أو التشريعات المحلية، فإن نسبة 34.4% من المستجيبين/ات كانت لهم مشاركة تتراوح بين كبيرة 4.0% ومتوسطة 14.1% وقليلة 16.3%، فيما كانت نسبة غير المشاركين 63.9% وهنا ستكون هنالك اشكالية واضحة بين عوائد السياسة وبين المجتمع الذي منه أن يلتزم ويطبق هذه السياسات باعتبارها قوانين وتعليمات ناظمة. هذا ان كان، فانه يؤكد على وجود الاشكالية بين الحكومة/الدولة/السلطة باعتبارها مسيطرة وبين المجتمع/الناس باعتبارهم محكومين مع استمرار تغييب اراداتهم، وهنا التطبيق الحرفي لمفهوم (السلطة على) اذ يحذر ميريام ريفولت دالون[22] من هذا المفهوم التقليدي للسلطان، من حيث انه ينحسر بالسيطرة (بالسلطة على)، بينما من المفترض ان لا ينفصل عن التعددية، ويسمي الأخيرة بانها الحالة الانسانية، فالإنسان المفرد ليس هو من يقيم على الارض ويسكن العالم، بل الناس. التعددية حسب دالون هي شريعة الارض.

حتى الخطط والاجراءات الأمنية والتي من المهم أن يكون المواطن شريك فيها كي نتوسم منها النجاح، أجاب 65.8% من المستجيبين/ات بعدم مشاركتهم فيها، بغداد سجلت النسبة الأعلى بعدم مشاركة

---

[21] صنع السياسات العامة، جيمس اندرسون، مصدر سبق ذكره.
[22] سلطان البدايات.. بحث في السلطة، ميريام ريفولت دالون

80.5%، بينما من شارك بصورة كبيرة فيها فان نسبتهم كانت 3.6%، ايضاً فيما يتعلق بالمشاركة في اعطاء الرأي فيما يخص تشريع قانون أو تعديل قانون معين، فان ما نسبته 62.1% كانوا غير مشاركين.

تقديم الشكاوى والاعتراضات في الأنظمة الديمقراطية تلعب دوراً كبيراً في المراقبة و التأشير على مواطن الخلل، اجاب المستجيبين/ات بنسبة 56.0% بأنهم غير مشاركين في تقديم شكاوي واعتراضات لتحسين الاجراءات في التعامل وتقليل البيروقراطية. بينما شارك نحو 43.5% من المستجيبين/ات في تقديم شكاوى و اعتراضات.

الاجابات كانت مختلفة على السؤال المفتوح: (ماهي الطرق التي تعتقد انها مناسبة للمشاركة في القرارات والسياسات الحكومية من قبل المواطنين)، بعض من المستجيبين/ات اشاروا الى ضرورة ان يعقد اصحاب القرار والمسؤولين والجهات المعنية بعقد اجتماعات مباشرة مع المواطنين والمعنيين للاستماع الى آرائهم ومقترحاتهم، في حين ان القسم الآخر كان يعتقد بأن المؤسسات والجهات المعنية يجب ان تقوم بعمل استبيانات او استطلاعات رأي وأخذت آراء المواطنين والمعنين بالقضايا التي يرغبون في اتخاذ القرار حولها او بالسياسات والمواضيع المحددة. تواجد المسؤولين المستمر واصحاب القرار في الشارع ووجود مواقع التواصل الاجتماعي و الصناديق الخاصة بالمقترحات والشكاوى والخطوط الساخنة طريقة من طرق المشاركة في القرارات وابداء الملاحظات والتعبير عن الرأي في قضايا مثل هذه أو ان تضع الدولة خططاً للتعزيز من المشاركة المجتمعية وباستطاعتها ان تخصص موقع رسمياً يسمح فيه للمواطنين باعطاء آرائهم بالمواضيع التي يتم طرحها للنقاش حسب بعض المستجيبين/ات.

VII. طرق وأساليب المشاركة:

تحتاج الانظمة التي تقر بأهمية مغادرة شكل التفكير والتخطيط من الأعلى الى الأدنى الى مجموعة قواعد ناظمة لتحقق مشاركة مجتمعية حقيقية في ابداء الرأي والملاحظات، اولاً وقبل كل شئ أن تكون ثمة تشريعات وقوانين يستطيع المجتمع من خلالها أن يمارس حقوقه، تضمن هذه التشريعات توفير المناخ الديمقراطي لذلك. القاعدة الأولى هنا أن تؤمن السلطات/الحكومات بوجودنا كمواطنين ومغادرة نظرة الاتباع، مواطنين متساويين بالحقوق امامها.

وعن مجموعة الطرق التي تسهم في تعزيز مشاركة المواطنين المجتمعية، اجاب 27.1% من المستجيبين/ات بأن الطريقة الافضل هي عبر تحقيق اجتماعات مع الجهات المعنية، بينما يرى 26.6% ان مواقع التواصل الاجتماعي يمكن أن تلعب دوراً في ايصال وجهات النظر والمقترحات الى المعنيين، وابدى 16.6% قناعتهم بأن وسائل الاعلام المختلفة والفضائيات يمكن أن تؤدي الى الغرض نفسه، في حين يعتقد 15.6% ان الاحتجاجات واحدة من الطرق التي يمكن من خلالها أن تعزز مشاركة المواطنين المجتمعية، ويؤكد 7.5% ان الدراسات والاستطلاعات ممكن أن تكون لها تأثيراً.

ويشير 49.8% الى وجود الآليات لدى مؤسسات الدولة لتقديم المقترحات والشكاوي والاعتراضات لكنها غير فاعلة، بينما يعتقد 26.4% بانها غير موجودة سجلت كركوك النسبة الاعلى من هؤلاء بـ 50.6%، و 20.7% لا يعرف ان كانت موجودة أم لا. وابدى 60.0% بأنهم لم يسبق وان استعملوا اي

آلية من آليات الشكاوي وتقديم المقترحات، جاءت نسبهم كالتالي (بغداد 100%، النجف 62.5%، الانبار 50%، كركوك 40%) وسجلت كركوك نسبة 60% ممن استخدموا واحدة من تلك الآليات.

وفي سؤال مفتوح وجه لمن أجاب باستخدامه واحدة من آليات الشكاوي وتقديم المقترحات، ركزت الاجابات على انهم استخدموا الخطوط الساخنة او عبر صناديق الشكاوي لايصال ملاحظاتهم او ابلاغهم عن تقصير معين، وقسم منهم قدموا شكاوي مباشرة الى مدير الدائرة وتمت الاستجابة، في ححين اشار بعضهم الى انهم قدموا شكاويهم عبر استمارة خاصة ولكن لم تكن هناك نتيجة.

في السياق ذاته، ابدى 28.2% وهي النسبة الأعلى بأن الآلية المناسبة للاقتراحات والشكاوي يجب ان تكون عبر اللقاءات المباشرة مع المواطنين والاستماع الى ملاحظاتهم. بينما 26.9 % منهم ايدوا آلية الخط الساخن، و 20.6% لصالح صندوق الشكاوي، و 14.7% فضلوا استخدام تطبيق خاص بالشكاوي عبر الهاتف، و 9.7% لاستخدام الاستمارات الخاصة أو البريد الالكتروني.

وعند مراجعة مواقع المحافظات (بغداد، النجف كركوك، الانبار) على شبكة الانترنيت، نود بيان بعض الملاحظات:

- موقع محافظة بغداد[23] متوفر على الانترنيت ويمكن الوصول له بسهولة، يحتوي على نافذة توفر الايميل الرئيسي للمحافظة، اضافة الى الخطوط الساخنة بقسم شؤون المواطنين، وخط ساخن لاستقبال شكاوى المواطنين الخاصة بالمولدات.
- موقع محافظة النجف[24] متوفر ايضاً على الانترنيت ويمكن الوصول له بسهولة، يوفر نافذة للاتصال بالمحافظة لاستقبال الآراء والمقترحات والشكاوى خاص بقسم الاعلام والاتصال الحكومي بالمحافظة.
- موقع محافظة كركوك[25] متوفر على الانترنيت، وهو الافضل من بين المواقع التي زرناها مقارنة بالمحافظات الاخرى، يوفر نافذة للايميل الرسمي للمحافظة، ونافذة توفر ايميلات المخاطبة الخاصة بكافة دوائر المحافظة في كل الاقضية والنواحي، ونافذة خاصة بالشكاوي وعبر نظام خاص بالشكاوى اشبه بالتطبيق على الهواتف.
- موقع محافظة الانبار، تعذر علينا الحصول عليه، فقط هنالك حسابات متعددة على فيس بوك باسم (اعلام محافظة الانبار، ديوان محافظة الانبار، ديوان محافظة الانبار)، ولا يوجد منها حساب موثق بالعلامة الزرقاء. كل ما يمكن اعتماده هو الحساب الشخصي للمحافظ الانبار د. علي فرحان الدليمي، والمكتب الاعلامي لمحافظ الانبار موثقة بالعلامة الزرقاء.

VIII. تقييم القطاعات والخدمات:

[23] موقع محافظة بغداد: https://baghdad.gov.iq/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/baghdad-news/5256.html

[24] موقع محافظة النجف الأشرف: https://najaf.iq/

[25] موقع محافظة كركوك: https://www.kirkuk.gov.iq/

يعرّف عالم الاجتماع الفرنسي الآن تورين دولة الرعاية[26] بانها ما يفترضه المجتمع في الدولة التي تتحمل بصورة رسمية وواضحة مسؤولية تحقيق الرفاهية الأساسية لأعضائها، وتظهر مثل هذه الحالة اذا أصبح المجتمع او الذين يتولون اموره مقتنعين بأن رفاهية الفرد الى جانب حفظ النظام والأمن القومي مسؤولية الحكومة ولا يجوز ان تترك للتقاليد الخاصة والتنظيمات غير الرسمية.

في السياق العراقي تبدو أزمة الكهرباء مثلاً واحدة من أبرز دوافع الاحتجاجات والمظاهرات التي تضرب محافظات كثيرة صيف كل عام، خاصة المحافظات الجنوبية في الوقت الذي تصل درجات الحرارة فيها الى نصف درجة الغليان. ولهذه المشكلة تعقيدات كثيرة، من بينها عمليات التخريب الذي تتعرض له ابراج نقل وخطوط الضغط العالي، فضلاً عن عدم تسديد المواطنين لفواتير الكهرباء، والفوضى عمليات التوزيع وارتفاع درجات الحرارة التي تؤثر سلباً على ذلك، وتهالك خطوط النقل وقدم العدادات التي لم يجر تحديثها، فوق كل هذا يأتي الفساد في المرتبة الأولى من مشاكل هذا القطاع المهم والحيوي، اذ كشفت لجنة تحقيق برلمانية[27] نهاية العام 2020 عن انفاق 81 مليار دولار على قطاع الكهرباء منذ 2005 ولغاية تاريخه دون أن تكون هنالك تحسينات واضحة، وارتباطاً بهذا قدم ماجد حنتوش وزير الكهرباء العراقي استقالته من المنصب في حزيران 2021 وهو الوزير الثامن عشر الذي يقدم استقالته من الوزارة بسبب المظاهرات التي يشهدها العراق فيما يخص الكهرباء صيف كل عام[28].

اجاب المستجيبين/ات عن سؤال تقييمهم لواقع الكهرباء الوطنية، جاءت اجابات 0.8% ممتازة، 6.0% جيدة و 26.3% مقبولة و 36.3% سيئة جداً. وابرز تحدي يواجه هذا القطاع المهم هو توزيع امدادات الوقود وصيانة وتحسين خطوط النقل الخاصة بالطاقة، الا ان الموضوع له ارتباطات سياسية واقليمية وحتى الصراعات الدولية أخذت مأخذاً في هذا الموضوع، وقدر تعلق الأمر بامدادات الوقود فالعراق ومنذ حزيران 2017 بدأت ايران تصدير الغاز الى العراق عبر خط انابيب يمتد عبر محافظة ديالى الى بغداد مدعومة بإمدادات الى البصرة عام 2018، الا ان الولايات المتحدة عارضت هذا الأمر وشجعت العراق على ايجاد امدادات بديلة لكنه مُنح تنازلات محدودة الوقت للاستمرار في الاستيراد[29]

اما خدمات الماء (ماء الاسالة) فكانت نسبة من يراها ممتازة 2.8% وجيدة 19.4% ومقبولة 37.8% وسيئة 15.1% وسيئة جداً 24.8% سجلت النجف وحدها نسبة 44.4% ممن قالوا بأن خدمة ماء الاسالة كانت سيئة جداً.

وابدى المستجيبين/ات وبنسبة 22.6% بأن خدمات الصرف الصحي كانت سيئة جداً، بينما 25.2% قالوا بأنها سيئة و 33.4% مقبولة، كانت النجف هي الاولى ايضاً من ناحية ان خدمات الصرف الصحي كانت سيئة جداً بنسبة 40.8% اذ كانت النجف تعاني في العام الماضي مثلاً من مد انبوب للمجاري الثقيلة يصب في نهر الفرات، وكشف مدير بيئة النجف محمد محسن بأن "مياه الصرف الصحي فيها الكثير من الملوثات البكتيرية، ولها دور في تغيير الصفات الكيمياوية والفيزيائية لمياه شط الكوفة"[30]،

---

26 براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، الآن تورين، المنظمة العربية للترجمة

27 "لغز" الكهرباء في العراق.. ضيفٌ لا يحل في صيف ملتهب، كاثرين شير و كيرستين كنيب، موقع DW، تاريخ النشر 2021/7/10

28 المصدر السابق.

29 تزويد العراق بالطاقة: التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في العراق، روبن ميلز و مريم سلمان، ورقة مركز البيان للدراسات والتخطيط منشورة، تشرين الاول 2020

30 الكوفة تواجه "كارثة بيئية" وامراضاً خطيرة وسكان المدينة يصفونها بـــ "المنكوبة"، موقع روداو، منشور بتاريخ 2021/8/10

وجدير بالذكر ان عدد محطات معالجة الصرف الصحي في جميع المحافظات تبلغ 30 محطة مركزية و 29 محطة ثانوية، تبلغ طاقتها التصميمية (2090 الف م3/يوم) في حين تبلغ كمية المياه العادمة المتولدة لها (5859 الف م3/يوم) اي تتم معالجة ما مقداره (1554 الف م3/يوم)، تبلغ عدد محطات كركوك 3 والنجف 4 والانبار 4 وبغداد 9[31].

وجاءت تقييمات المستجيبين/ات فيما يخص تقييمهم للمتنزهات والمناطق الخضراء كالتالي: سيئة جداً 32.9% وسيئة بنسبة 22.3% ومقبولة 32.0% وجيدة 10.5% وممتازة بنسبة 2.0%. جاءت كركوك بأعلى نسبة سيئة جداً بـ 48.6% بينما كانت الأنبار أعلى نسبة من التقييم الممتاز بـ 5.6%.

قطاع التعليم في العراق مثله مثل اغلب القطاعات المهمة والحيوية لكنه يعاني من مشاكل عديدة، فالمنهاج التدريسية التي لا تواكب متطلبات العصر الحالي وتهالك البنى التحيتية والشرخ الحاصل بين مخرجات التعليم في العراق وحاجة سوق العمل الى التخصصات الحديثة كلها تضر بسمعة التعليم وجودته، فعلى سبيل المثال اشار تقرير البنك الدولي الصادر في 29 نيسان من عام 2022 الى انخفاض مستويات التعليم في العراق الى مستويات غير مسبوقة مما يعرض مستقبل الاطفال العراقيين ومن ثم مستقبل البلد ككل الى خطر. فالغالبية العظمى من الطلاب في الصفين الثاني والثالث لا يستطيعون قراءة مواد تناسب اعمارهم، اضافة الى ان من اصل سبع سنوات يقضيها الطالب في صفوف المرحلة الثانوية فان مقدار التعلم الذي يحصل عليه لا يعادل سوى اربع صفوف وهو امر خطير جدا في اعداد تلاميذ يفترض ان يتم تأهيلهم وفق متطلبات العلوم الحديثة التي تواكب المهن الجديد في العقد القادم[32]. يضاف لها كثرة اعداد الجامعات والكليات الأهلية التي أصبحت باباً من ابواب الاستثمار وهذا الاستثمار لا يراعي ايضاً حاجة سوق العمل من التخصصات الحديثة، اذ ان اعداد الجامعات الحكومية في العراق بما فيها اقليم كردستان 50 جامعة وعدد الجامعات الاهلية 79 كلية وجامعة عدا اقليم كردستان[33].

وعليه جاءت تقييمات المستجيبين/ات للمعاهد والجامعات والتعليم المهني كالتالي: ممتازة 0.3% جيدة 14.9% ومقبولة 36.6% وسيئة جداً 19.8% وسيئة 21.6%. سجلت النجف اعلى نسبة ممن قيموا بإشارة السيئة جداً 38.0% واعلى نسبة من التقييم الممتاز سجلته كركوك بـ 0.8%.

وفي سؤال مفتوح عن أي من الخدمات يعتقد انها في تحسن مستمر، ركزت الاجابات على ان هناك تراجع عام بالخدمات المقدمة من قبل الحكومات المركزية والمحلية، فيما اشار بعضهم الى ان هنالك تحسناً تشهدها خدمات اكساء الطرق وصيانة الجسور والشوارع، وهنالك تحسناً في الخدمات المالية والمصرفية وخدمات التنظيف ورفع النفايات حسب بعضهم الآخر. ويعتقد المستجيبين/ات بأن الطرق التي من شانها ان تدفع باتجاه تحسين واقع الخدمات تقتضي محاربة الفساد ومحاسبة المفسدين واجراء اصلاحات في طبيعة الحكم، بينما اعتقد قسم منهم بأن زيادة دور المحافظة في عملية الرقابة على الاداء واختيار الاشخاص المناسبين لأداء الاعمال وتنفيذ المشاريع وفق معايير الكفاءة والخبرة وزيادة تخصيصات الموازنة الخاصة بالخدمات والمشاريع والاستثمار سيلعب دوراً في

---

31 تلوث المياه في العراق واثره على الصحة العامة والبيئة، د. عامر جابر العطا، مركز رواق بغداد للسياسات العامة

32 استشراف مستقبل مواكبة التعليم مع متطلبات سوق العمل في العراق 2050، د. عبدالرحمن نجم المشهداني، بحث مقدم الى الندوة الوطنية الموسومة (العراق 2050.. منتج اقتصادياً ومحمي اجتماعياً) التي اقامها مركز المعلومة للبحث والتطوير بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في آيار 2022

33 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، دليل الطالب للقبول المركزي للسنة الدراسة 2020-2022.

تحسين واقع الخدمات. بينما يعتقد القسم الآخر بأهمية جذب الاستثمارات الاجنبية وتشجيع القطاع الخاص على النمو عبر القروض والتسهيلات المصرفية سيساهم في انتشال واقع الخدمات من أزماته.

وحول مشاركة المستجيبين/ات في واحدة من الانشطة التي تستهدف محاربة الفساد أجاب 70.3% بعدم مشاركتهم في اي نشاط بينما 19.4% كانوا قد شاركوا من خلال اثارة الرأي العام عبر وسائل التواصل الاجتماعي والاعلام بصورة عامة، او عن طريق الاحتجاجات والتظاهرات، او عبر اجتماعات مع جهات رسمي وحزبية او من خلال جلسات حوارية وتدريبات وورش عمل وتقارير واستطلاعات. في حين رفض 10.3% الاجابة عن هذا السؤال.

وركزت اغلب الاجابات على سؤال مفتوح (ماهي المؤسسات او المشاريع التي تعتقد انها تشهد فساد مالي واداري أكثر من غيرها) على ان الفساد موجود في اغلب دوائر الدولة ولكن بنسب متفاوتة، ولكن جاءت أكثر الدوائر في اجابات المستجيبين/ات على دوائر التسجيل العقاري وهيئة الضرائب و الكمارك وامانة العاصمة والبلديات ودوائر المرور والصحة والمستشفيات ودوائر التربية والتعليم والتقاعد ومؤسسة الشهداء والتعويضات وحتى المؤسسات الأمنية والعسكرية. وعن اسباب انتشار الفساد بهذه الطريقة يعزو المستجيبين/ات الاسباب الى ضعف الدور الرقابي وعدم محاسبة المقصرين، ونظام المحاصصة الطائفية والمحسوبية والوساطة وضعف تطبيق القانون والتدقيق وانظمة الرقابة.

عن الاجراءات التي من الممكن أن تجري محاربة الفساد المالي والاداري اجاب المستجيبين/ات على هذا السؤال المفتوح بضرورة تفعيل القانون ومحاسبة المخالفين دون تمييز، وانهاء نظام المحاصصة الطائفية وتشكيل لجنة خاصة بالإصلاح الاداري واعتماد الانظمة الالكترونية في التعامل داخل مؤسسات الدولة واجراء تغييرات في انظمة الرقابة المتبعة في دوائر ومؤسسات الدولة.

لمجلس النواب عموماً ومجلس النواب العراقي خصوصاً مهام رئيسية، تشريعية ورقابية حسب ما نصت عليه المادة الاولى من النظام الداخلي لمجلس النواب " مجلس النواب هو السلطة التشريعية والرقابية العليا، ويمارس الاختصاصات المنصوص عليها في المادة 61 من الدستور، والمواد الأخرى ذات الصلة"[34].

وتشير المادة 61 من الدستور العراقي[35] الى اختصاص مجلس النواب في:

1. تشريع القوانين الاتحادية
2. الرقابة على اداء السلطة التنفيذية

ابدى المستجيبين/ات آرائهم حول دور مجلس النواب العراقي في محاربة الفساد المالي والاداري وجاءت النسب: دور ممتاز 0.7% ودور جيد 3.8% ودور متوسط 16.8% ودور ضعيف 36.8% وليس له دور 38.9% وهي النسبة الاعلى. سجلت بغداد اعلى نسبة من اشارة الدور الممتاز بـ 2.4% بينما كانت النجف هي الاعلى من اشارة ليس له دور بـ 58.8%.

الفساد الاداري والمالي في العراق أصبح ليس حديث عامة الناس التي تشتكي من تغوّله، بل أصبح حديث السياسيين واصحاب القرار بما في ذلك حتى على رأس من يقفون على وزارات معينة، فمن حكومة عادل عبد المهدي استقال وزير الصحة حينها د. علاء عبد الصاحب العلوان في رسالة استقالة

---

[34] النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي.
[35] الدستور العراقي.

نشرت علناً تبين حجم ما كان يجري يقول فيها " على الرغم من التغيير الايجابي في عمل الوزارة والحاجة الماسة للاستمرار على نفس النهج تحيط بعملي خلال الفترة المنصرمة عقبات ومعوقات عديدة يضعها من يقحم التدخلات والضغوط السياسية في عمل الوزارة، ومن تتعارض مصالحه مع هذا التغيير ومن لا يريد ان ينهض القطاع الصحي ليعيد للعراق الحبيب مكانته المرموقة..... ولا شك ان بعض هؤلاء هم من تضرروا بالإدارة الشفافة والرشيدة التي تميزت بها هه الفترة"[36].

وليس آخراً استقالة وزير المالية العراقي في حكومة مصطفى الكاظمي علي حيدر عبد الأمير علاوي في 16 آب من العام الحالي، حيث أشر علاوي على نقاط ليست بالجديدة على المتابع ولكنها تمثل وثيقة رسمية للحديث عن و ادانة الفساد، يقول "لقد كانت وزارة المالية التي كنت اترأسها شبحاً مقارنة لما كانت عليه في السابق وشغل المدراء مناصبهم لفترات قصيرة فقط، و وقع العديد منهم تحت تأثير الاحزاب السياسية ولم يكن جميع المديرين العامين مناسبين أو مؤهلين للوظائف التي كانوا مسؤولين عنها. ولقد تم تقليص عدد كبار الموظفين الذين كنت على دراية بهم في عام 2006 بشكل كبير، من خلال حالات التقاعد والطرد والاستقالات وحتى القتل، وكانت وزارة المالية مليئة بالأشخاص ذوي المؤهلات المشكول فيها" ويضيف علاوي فيما يخص الفساد "لا معنى للحديث عن الفساد كاختصار لمشكلات الاقتصاد، فهو النتيجة النهائية للعملية وليس بدايتها، ويمكن وصفه بالسرطان الي يمكن ان يقتل الجسم، لكنه انتشر بسبب ضعف الجسم وضعف جهاز المناعة وغياب الوقاية واهمال الاجراءات العلاجية ويزدهر الفساد في العراق لأن النظام تسامح معه ويسمح له بالازدهار والنمو. ان معالجة الفساد غير كافية من خلال زيادة الكلام ضده، وانشاء المزيد من هيئات التحقيق وادخال المزيد من الاجراءات العقابية"[37]

وعن دور الحكومة العراقية في محاربة الفساد المالي والاداري ابدى المستجيبين/ات بما نسبته 42.6% بأن ليس لها دوراً في محاربة الفساد، بينما أشر 34.1% على دورها الضعيف، و17.7% قالوا بدورها المتوسط، و 3.1% يعتقدون ان دورها كان جيد. نفذت هيئة النزاهة خلال النصف الأول من هذا العام استبانات قطاعية كانت تبحث في (ادراك الرشوة- دفع الرشوة)، الجدول ادناه يبين ما توصلت اليه هذه الاستبانات[38]

ت	الاستبانة	عدد الاستمارات	نسبة ادراك الرشوة	نسبة حالات دفع الرشوة	السبب الرئيسي للدفع
.1	استبانة قطاعية لمدركات الرشوة في دوائر التنفيذ في وزارة العدل في (102) دائرة في بغداد والمحافظات	9880	%12.39	%5.56	الاسراع في انجاز المعاملة
.2	استبانة مدركات الرشوة في دائرة التسجيل العقاري في المنصور/الكرخ الأولى	80	%62.50	%33.75	الاسراع في انجاز المعاملة
.3	استبانة مدركات الرشوة في دائرة التسجيل العقاري/الرصافة الثانية	48	%43.75	%22.92	الاسراع في انجاز المعاملة
.4	استبانة مدركات الرشوة في هيئة التقاعد الوطنية	112	%17.1	%7.2	طلب الموظف
.5	استبانة مدركات الرشوة في مديرية تنفيذ الكاظمية	59	%59	%20.4	الاسراع في انجاز المعاملة

[36] استقالة وزير الصحة العراقي د. علاء عبد الصاحب العلوان، متاحة على شبكة الانترنيت.
[37] استقالة وزير المالية العراقي علي عبد الأمير علاوي، متاحة على شبكة الانترنيت.
[38] التقرير نصف السنوي لهيئة النزاهة الاتحادية للمدة من (2022/1/2 ولغاية 2022/6/30)، متاح على الرابط: https://nazaha.iq/pdf_up/7189/Rh2022.pdf

(الجدول من التقرير نصف السنوي لهيئة النزاهة الاتحادية)

وعن هيئة النزاهة[39] -وهي هيئة مستقلة، تخضع لرقابة مجلس النواب، لها شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري، ويمثلها رئيسها او من يخوله- ودورها في مواجهة ومحاربة الفساد في العراق فيعتقد 39.7% من المستجيبين/ات بأن ليس هنالك دوراً لها، و 36.2% قالوا بدورها الضعيف و 15.9% دورها متوسط و2.0% جيد.

اما ديوان الرقابة المالية[40] ودوره في محاربة الفساد المالي والاداري فقدت بينت أجاب المستجيبين/ات ان 37.6% يعتقدون بأن ليس هنالك دوراً للديوان، و35.2% اشاروا الى ان دوره ضعيف و13.3% دوره متوسط، بينما اشار 2.3% بأن دوره جيد و 1.1% قالوا بأنه دوره ممتاز.

اجاب المستجيبين/ات حي سؤالهم عن آرائهم بدور الحكومة المحلية ودوائرها في محاربة الفساد، جاءت نسبة من يعتقدون بأن لا دور للحكومات المحلية 34.4% وضعيف 34.8% ومتوسط 20.0% وجيد 5.3%، اختلفت النسب بين المحافظات ايضاً، فأعلى نسبة ممن قالوا بأن لا دور للحكومتهم المحلية كانت كركوك بنسبة 58.1%، في حين سجلت الأنبار اعلى نسبة ممن اكدوا على الدور الجيد لحكومتهم المحلية الانبار بنسبة 8.4%.

اما عن دور وسائل الاعلام (فضائيات، صحف، اذاعات) في محاربة الفساد المالي والاداري فكانت نسب من قالوا بأن دورها كان ممتازاً 2.9% وجيد 19.7% ومتوسط 35.9% وضعيف 25.4% وليس لها دور 15.1%، جاءت بغداد اعلى نسبة ممن اكدوا على الدور الممتاز بـ4.8% بينما اعلى نسبة ممن قالوا بعدم وجود دور لها سجلته النجف بنسبة 24.8%.

وعن الاتحادات ونقابات العمال والنقابات المهنية ودورها في مكافحة الفساد المالي والاداري اجاب 30.4% بأن لا دور لها و 7.8% يعتقدون بان دورها جيد، بينما يرى 16.8% ان دورها متوسط في حين 29.2% ضعيفاً.

وفي سؤال مفتوح عن الطريقة التي يمكن من خلالها التقليل من الاجراءات الادارية البيروقراطية في التعامل في مؤسسات الدولة، ركزت اجابات المستجيبين/ات على أهمية تفعيل النظم الالكترونية لإنجاز المعاملات الرسمية في دوائر الدولة وبالإمكان ربط دوائر حكومية مع بعضها البعض عبر هذه النظم مما يسهل الاجراءات على المواطن ولا يجعله عرضة للقبول بدفع الرشى. بينما اكدت بعض الاجابات على اهمية تفعيل الدور الرقابي ومحاسبة المرتشين والابتعاد عن المحسوبية في اختيار الموظفين الأكفاء ووضع طرق آمنة وحديثة للشكاوى بصورة الكترونية.

[39] استحدثت هيئة النزاهة ضمن النظام القانوني العراقي بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة رقم 55 لسنة 2004 والقانون النظامي الملحق به الذي عدها جهازاً مستقلاً مسؤولاً عن تنفيذ وتطبيق قانون مكافحة الفساد ومعايير الخدمة العامة، وهي حسب الدستور العراقي لسنة 2005 هي هيئة مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب.

[40] هيئة مستقلة مالياً وإدارياً له شخصية معنوية وهو أعلى هيئة رقابة مالية يرتبط بمجلس النواب العراقي استناداً للمادة (103) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 يمثله رئيس الديوان أو من يخوله يتولى الرقابة على المال العام أينما وجد من خلال الرقابة على أعمال الجهات الخاضعة لنطاق رقابته في جميع أرجاء العراق بموجب قانونه رقم (31) لسنة 2011 (المعدل).

IX. ملحق نتائج المسح:

تتضمن الجداول والاشكال في هذا الملحق نتائج المسح كامله من المعلومات الديموغرافية الخاصة بالمشاركين والاجابات على الأسئلة:

المعلومات الديموغرافية للمشاركين:

عدد المشاركين في كل محافظة ونوعهم:

المحافظة	انثى	ذكر	المجموع
الانبار	102	148	250
النجف	141	109	250
بغداد	113	138	251
كركوك	134	119	253
المجموع	490	514	1004

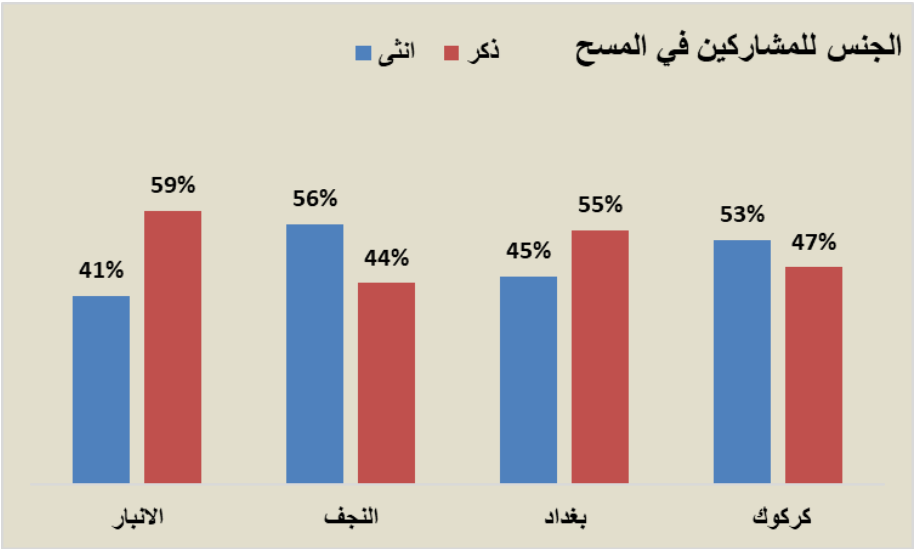

الحالة الاجتماعية للمشاركين:

المحافظة	انثى	ذكر	المجموع
ارمل/ ارملة	12		12
اعزب/عزباء	208	204	412

رفض الإجابة	2	1	3
متزوج/ متزوجة	239	298	537
مطلق / مطلقة	29	11	40
المجموع	490	514	1004

الفئة العمرية للمشاركين:

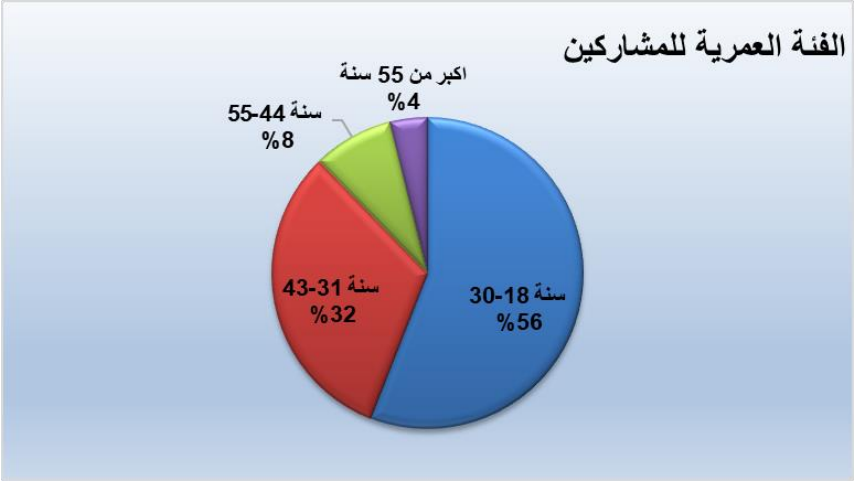

العلاقة مع القوى العاملة:

العلاقة مع القوى العاملة	النسبة
اجهزة امنية	2.5%
اعمال حرة	12.8%
ربة بيت	10.7%
رعاية وذوي احتياجات خاصة	0.5%
رفض الاجابة	0.5%
طالب	9.5%
عاطل	9.2%
قطاع خاص	17.5%
متقاعد	2.1%
منظمات مجتمع مدني	10.3%
موظف حكومي	24.5%
المجموع	100%

طبيعة عضوية ونشاط الأعضاء:

التفاصيل	العدد
منظمة مجتمع مدني	164
نقابة عمالية او مهنية	68
حزب سياسي	44
فريق تطوعي	148
وسيلة اعلام	28
لست عضو في أي جهة	655
رفض الإجابة	8
مجموع الإجابات	1115

أولا: أسئلة المشاركة السياسية و المجتمعية

1. المشاركة عبر التصويت بالانتخابات الخاصة بمجلس النواب العراقي ومجالس المحافظات:

لمشاركة عبر التصويت بالانتخابات الخاصة بمجلس النواب العراقي ومجالس المحافظات					
التفاصيل	الانبار	النجف	بغداد	كركوك	المجموع العام
اشارك بصورة ضعيفة	3.6%	7.2%	4.8%	5.5%	5.3%
اشارك بصورة كبيرة	18.4%	38.4%	24.3%	56.9%	34.6%
اشارك بصورة متوسطة	65.6%	23.2%	17.9%	20.6%	31.8%
رفض الاجابة	3.2%	1.6%	0%	0%	1.2%
لا أشارك ابدا	9.2%	29.6%	53.0%	17.0%	27.2%
Grand Total	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

جرى سؤال من أجاب مشاركة ضعيفة عن سبب ضعف المشاركة في الانتخابات:

كانت اكثر الإجابات تركز على الأفكار والأسباب الاتية:

- انعدام الثقة بنزاهة الانتخابات.
- عدم وجود تغيير حقيقي.
- انعدام الثقة بالمرشحين والأحزاب السياسية والمسؤولين.

- فشل الحكومات السابقة وعدم الإيفاء بالوعود.
- الفساد السياسي والمالي والمحاصصة.

2. المشاركة في حضور أنشطة الأحزاب السياسية:

المشاركة في حضور أنشطة الأحزاب السياسية					
التفاصيل	الانبار	النجف	بغداد	كركوك	المجموع العام
اشارك بصورة ضعيفة	30.8%	5.2%	4.4%	6.7%	11.8%
اشارك بصورة كبيرة	0.4%	4.4%	3.2%	7.5%	3.9%
اشارك بصورة متوسطة	17.2%	6.4%	3.2%	7.5%	8.6%
رفض الاجابة	2.8%	1.6%	0.4%	0%	1.2%
لا أشارك ابدا	48.8%	82.4%	88.8%	78.3%	74.6%
Grand Total	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

3. المشاركة في أنشطة منظمات المجتمع المدني:

المشاركة في أنشطة منظمات المجتمع المدني					
التفاصيل	الانبار	النجف	بغداد	كركوك	المجموع العام
اشارك بصورة ضعيفة	7.2%	7.6%	3.6%	4.7%	5.8%
اشارك بصورة كبيرة	12%	17.2%	15.5%	22.9%	16.9%
اشارك بصورة متوسطة	42.4%	13.6%	6.8%	17.8%	20.1%
رفض الاجابة	0%	0.4%	0%	0%	0.1%
لا أشارك ابدا	38.4%	61.2%	74.1%	54.5%	57.1%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

4. المشاركة بالأنشطة التطوعية وحملات الإغاثة والتنظيف:

المشاركة بالأنشطة التطوعية وحملات الإغاثة والتنظيف					
التفاصيل	الانبار	النجف	بغداد	كركوك	المجموع العام
اشارك بصورة ضعيفة	35.2%	7.6%	8.4%	10.3%	15.3%
اشارك بصورة كبيرة	11.6%	16.8%	14.3%	20.2%	15.7%
اشارك بصورة متوسطة	32.4%	14%	11.6%	11.5%	17.3%

لا أشارك ابدا	20.8%	61.6%	65.7%	58.1%	51.6%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

5. المشاركة في الاحتجاجات او التظاهرات المطلبية او الاعتصامات او الوقفات:

المشاركة في الاحتجاجات او التظاهرات المطلبية او الاعتصامات او الوقفات					
التفاصيل	**الانبار**	**النجف**	**بغداد**	**كركوك**	**المجموع العام**
اشارك بصورة ضعيفة	23.6%	18.4%	10.8%	8.3%	15.2%
اشارك بصورة كبيرة	3.2%	29.2%	12.4%	12.3%	14.2%
اشارك بصورة متوسطة	31.2%	18.0%	21.9%	5.5%	19.1%
رفض الاجابة	0.4%	0.4%	1.2%	0%	0.5%
لا أشارك ابدا	41.6%	34.0%	53.8%	73.9%	50.9%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

6. المشاركة بحملات الدفاع عن حقوق الانسان والحريات:

المشاركة بحملات للدفاع عن حقوق الانسان والحريات					
التفاصيل	**الانبار**	**النجف**	**بغداد**	**كركوك**	**المجموع العام**
اشارك بصورة ضعيفة	32%	19.6%	12%	7.9%	17.8%
اشارك بصورة كبيرة	10.8%	19.6%	11.2%	20.6%	15.5%
اشارك بصورة متوسطة	44.0%	16.8%	15.5%	10.7%	21.7%
رفض الاجابة	0%	0.4%	0%	0%	0.1%
لا أشارك ابدا	13.2%	43.6%	61.4%	60.9%	44.8%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

7. المشاركة بحملات وانشطة ضد التغيير المناخي وحماية البيئة:

المشاركة بحملات وانشطة ضد التغير المناخي وحماية البيئة					
التفاصيل	**الانبار**	**النجف**	**بغداد**	**كركوك**	**المجموع العام**
اشارك بصورة ضعيفة	25.2%	9.2%	10%	11.1%	13.8%

اشارك بصورة كبيرة	3.2%	10.8%	6.0%	17.4%	9.4%
اشارك بصورة متوسطة	36%	12%	9.2%	7.1%	16.0%
رفض الاجابة	0%	2%	0%	0%	0.5%
لا أشارك ابدا	35.6%	66%	74.9%	64.4%	60.3%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

8. المشاركة في أنشطة النقابات والاتحادات والجمعيات:

المشاركة في أنشطة النقابات والاتحادات والجمعيات					
التفاصيل	**الانبار**	**النجف**	**بغداد**	**كركوك**	**المجموع العام**
اشارك بصورة ضعيفة	29.2%	8.8%	9.2%	5.5%	13.1%
اشارك بصورة كبيرة	2%	6.8%	6.4%	11.9%	6.8%
اشارك بصورة متوسطة	26%	8.8%	6.4%	8.7%	12.5%
رفض الاجابة	0%	2.8%	0%	0%	0.7%
لا أشارك ابدا	42.8%	72.8%	78.1%	73.9%	66.9%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

9. المشاركة بحملات وهاشتاكات عبر التواصل الاجتماعي لحماية حقوق الانسان ومحاربة الفساد

لحماية حقوق الانسان المشاركة بحملات وهاشتاكات عبر التواصل الاجتماعي ومحاربة الفساد					
التفاصيل	**الانبار**	**النجف**	**بغداد**	**كركوك**	**المجموع العام**
اشارك بصورة ضعيفة	24.4%	10.8%	15.9%	11.9%	15.7%
اشارك بصورة كبيرة	16%	26%	6%	20.9%	17.2%
اشارك بصورة متوسطة	51.2%	23.2%	17.9%	11.5%	25.9%
رفض الاجابة	0.8%	2%	0.8%	0%	0.9%
لا أشارك ابدا	7.6%	38%	59.4%	55.7%	40.2%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

ثانيا: أسئلة المشاركة في الشؤون المالية

1. الى أي مدى تطلع على الميزانية السنوية الخاصة بمحافظتك

الى أي مدى تطلع على الميزانية السنوية الخاصة بمحافظتك

التفاصيل	الانبار	النجف	بغداد	كركوك	المجموع العام
اطلع بصورة جيدة	9.2%	9.2%	13.5%	22.5%	13.6%
اطلع بصورة ضعيفة	10.8%	7.2%	6.4%	4.3%	7.2%
اطلع بصورة متوسطة	64.8%	13.2%	11.6%	13%	25.6%
رفض الاجابة	3.6%	13.2%	0%	0.4%	4.3%
غير مطلع	11.6%	57.2%	68.5%	59.7%	49.3%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

2. اذا اخترت اطلع بصورة ضعيفة او غير مطلع في السؤال السابق ما هو السبب الرئيسي:

هذا السؤال مفتوح واغلب الإجابات كانت تركز على التالي:

- عدم الاهتمام بهذه المواضيع.
- اطلاع بسيط عبر ما ينشر في الاخبار ووسائل التواصل الاجتماعي.
- لم تتوفر معلومات كافية عنها وخصوصا ما يخص المحافظة.
- لا توجد شفافية وهناك فساد مالي كبير مما أدى الى فقدان الثقة وعدم أهمية الاطلاع او متابعة الموازنة.
- العديد تسأل عن اين تنشر الميزانية وعدم علمهم بنشرها او ما أهمية الاطلاع عليها ومن انها لم توظف لفائدة المواطنين والمجتمع.

ثالثا: أسئلة المشاركة في القرارات والسياسات الحكومية.

1. الى أي درجه شاركت في ابداء الرأي حول أداء الحكومة المركزية او الحكومة المحلية.

الى أي درجه شاركت في ابداء الرأي حول أداء الحكومة المركزية او الحكومة المحلية					
التفاصيل	الانبار	النجف	بغداد	كركوك	المجموع العام
الى درجة قليلة	30.8%	14.8%	9.2%	11.1%	16.4%
الى درجة كبيرة	3.6%	8.8%	10.4%	13.4%	9.1%
الى درجة متوسطة	46.4%	16.8%	9.6%	13%	21.4%
رفض الاجابة	5.6%	10.4%	2%	5.9%	6%
غير مشارك	13.6%	49.2%	68.9%	56.5%	47.1%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

2. اذا اخترت الى درجة كبيرة او متوسطة في السؤال السابق كيف شاركت وحول أي موضوع.

هذا السؤال مفتوح وقد ركزت الإجابات على الاتي:

- إعطاء الرأي عبر مواقع التواصل الاجتماعي بمواضيع مختلفة مثل الفساد وضعف الخدمات وحماية البيئة وتوفير فرص لعمل وازمات البلاد المختلفة.
- اجتماعات مباشرة مع المسؤولين والمحافظة عن الوظائف ووضع الخدمات وتقليل الفساد.
- عبر الاحتجاجات والاعتصامات للاستجابة لمطالب المواطنين بتوفير فرص العمل وتحسين الخدمات ومحاسبة القتلة والفاسدين.
- عبر وسائل الاعلام المختلفة الحديث حول تطبيق القانون والوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي.
- عبر المشاركة بالندوات والجلسات الحوارية لمناقشة مواضيع مختلفة منها قانون الانتخابات وتشكيل الحكومة والحقوق والحريات.
- شاركت عبر الهاشتاكات في مواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك والتويتر في مواضيع البيئة والماء والجفاف وتأخير تشكيل الحكومة والفساد.

3. اذا اخترت الى درجة قليلة او غير مشارك في السؤال السابق ما هو السبب برأيك؟
هذا السؤال مفتوح وقد ركزت الإجابات على الاتي:

10. اتخوف من الوقوع في مشاكل ولذلك ابتعد عن السياسة كما اشعر أن رأيي لن يشكل أي فارق.
11. اتخوف من التعرض الى المسائلة او المضايقة او المحاسبة من الجهات الحكومية.
12. اشعر بالإحباط وبأن صوتي غير مهم ولن يتم سماعه.
13. غير مهتم بالشأن السياسي.
14. لا توجد فرص للمشاركة وابداء الرأي.
15. اتخوف ان افقد وظيفتي او عملي.

4. الى أي درجه شاركت في إعطاء مقترح او رأي للحكومة المحلية في مجال السياسات العامة او التشريعات المحلية.

الى أي درجه شاركت في إعطاء مقترح او رأي للحكومة المحلية في مجال السياسات العامة او التشريعات المحلية					
التفاصيل	**الانبار**	**النجف**	**بغداد**	**كركوك**	**المجموع العام**
الى درجة قليلة	42.8%	10.8%	6.4%	5.5%	16.3%
الى درجة كبيرة	0.4%	2.4%	4%	9.1%	4%
الى درجة متوسطة	35.2%	9.2%	8.0%	4.3%	14.1%
رفض الاجابة	0%	6%	0.4%	0%	1.6%
غير مشارك	21.6%	71.6%	81.3%	81%	63.9%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

5. الى أي درجه شاركت في إعطاء رأيك بالخطط والإجراءات الأمنية في منطقتك

الى أي درجه شاركت في إعطاء رأيك بالخطط والإجراءات الأمنية في منطقتك					
التفاصيل	الانبار	النجف	بغداد	كركوك	المجموع العام
الى درجة قليلة	43.2%	9.6%	7.6%	7.5%	16.9%
الى درجة كبيرة	1.2%	4.4%	2%	6.7%	3.6%
الى درجة متوسطة	28.4%	5.2%	9.6%	6.7%	12.5%
رفض الاجابة	0.4%	4%	0.4%	0%	1.2%
غير مشارك	26.8%	76.8%	80.5%	79.1%	65.8%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

6. الى أي درجه شاركت في إعطاء رأي بخصوص تشريع قانون او تعديل قانون معين

الى أي درجه شاركت في إعطاء رأي بخصوص تشريع قانون او تعديل قانون معين					
التفاصيل	الانبار	النجف	بغداد	كركوك	المجموع العام
الى درجة قليلة	36%	8.0%	7.6%	11.9%	15.8%
الى درجة كبيرة	0.8%	8.8%	7.2%	9.1%	6.5%
الى درجة متوسطة	27.2%	10.8%	14.3%	6.3%	14.6%
رفض الاجابة	0.8%	3.2%	0%	0%	1.0%
غير مشارك	35.2%	69.2%	70.9%	72.7%	62.1%
	100.0%	**100.0%**	**100.0%**	**100.0%**	**100.0%**

7. الى أي درجه شاركت في المساهمة في محاربة الفساد وسوء استغلال الأموال

الى أي درجه شاركت في المساهمة في محاربة الفساد وسوء استغلال الأموال					
التفاصيل	الانبار	النجف	بغداد	كركوك	المجموع العام
الى درجة قليلة	33.2%	15.2%	6.8%	9.5%	16.1%
الى درجة كبيرة	3.2%	10.4%	9.2%	16.6%	9.9%
الى درجة متوسطة	44.4%	12.8%	10.8%	9.5%	19.3%
رفض الاجابة	0.0%	2.0%	2.4%	0.4%	1.2%
غير مشارك	19.2%	59.6%	70.9%	64.0%	53.5%
	100.0%	**100.0%**	**100.0%**	**100.0%**	**100.0%**

8. الى أي درجه شاركت في تقديم شكاوي واعتراضات لتحسين الإجراءات في التعامل وتقليل البيروقراطية

الى أي درجه شاركت في تقديم شكاوي واعتراضات لتحسين الإجراءات في التعامل وتقليل البيروقراطية					
التفاصيل	الانبار	النجف	بغداد	كركوك	المجموع العام
الى درجة قليلة	32.8%	10.4%	13.5%	14.6%	17.8%
الى درجة كبيرة	5.2%	4.4%	7.6%	10.7%	7.0%
الى درجة متوسطة	46.0%	12.8%	7.2%	9.1%	18.7%
رفض الاجابة	0.0%	2.0%	0.0%	0.0%	0.5%
غير مشارك	16.0%	70.4%	71.7%	65.6%	56.0%
	100.0%	**100.0%**	**100.0%**	**100.0%**	**100.0%**

9. ما هي الطرق التي تعتقد انها مناسبة للمشاركة في القرارات والسياسات الحكومية من قبل المواطنين.

هذا السؤال هو مفتوح وقد ركزت إجابات المشاركين على الاتي:

- ان يقوم أصحاب القرار والمسؤولين والجهات المعنية بعقد اجتماعات مباشرة مع المواطنين والمعنيين والاستماع الى آرائهم في المواضيع المحددة.
- ان تقوم الجهات المعنية بعمل استبيانات او استطلاعات رأي واخذ اراء المواطنين والمعنيين بالقضايا التي يرغبون في اتخاذ القرار حولها او بالسياسات والمواضيع المحددة.
- من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والهاشتاكات او من خلال وسائل الاعلام المختلفة.
- عبر صناديق خاصة بالمقترحات او خطوط اتصال ساخنة.
- عبر الاحتجاجات والتظاهرات السلمية والعرائض ومذكرات الاحتجاج.
- يجب ان يكون للمسؤولين وأصحاب القرار تواجد في الشارع وفي أماكن تواجد المواطنين والاستماع الى ارائهم.
- استخدام الطرق الحديثة الالكترونية مثل برامج الزوم وغيرها من برامج الاجتماعات الالكترونية واللقاء مع المواطنين والاستماع اليهم.
- ان تقوم المنظمات وممثلين عن الناس بإيصال اراء الشعب الى أصحاب القرار.
- يجب ان تضع الدولة خطط تعزيز من المشاركة المجتمعية، كما يجب ان يتم تخصيص موقع رسمي يسمح فيه للمواطنين بإعطاء آرائهم بالمواضيع التي يتم طرحها للنقاش تقوم الجهات الرسمية بمتابعة الآراء والاستفادة منها.

رابعا: أسئلة طرق وأساليب المشاركة

1. برأيك أي من الطرق الاتية تسهم في تعزيز مشاركة المواطن المجتمعية، يعد هذا السؤال من الأسئلة ذات الخيارات المتعددة.

برأيك أي من الطرق الاتية تسهم في تعزيز مشاركة المواطن المجتمعية					
التفاصيل	الانبار	النجف	بغداد	كركوك	المجموع العام

اجتماعات مع الجهات المعنية	36.2%	25.9%	20.3%	24.4%	27.1%
احتجاجات	9.8%	20.8%	16.9%	16.4%	15.6%
التواصل الاجتماعي	26.1%	29.7%	27.2%	22.6%	26.6%
تقديم البيانات ومذكرات الاحتجاج	5.7%	3.1%	9.8%	7.7%	6.6%
عبر الاعلام والفضائيات	16.2%	12.6%	18.1%	20.0%	16.6%
الدراسات والاستطلاعات	5.9%	7.9%	7.7%	9.0%	7.5%
	100.0%	**100.0%**	**100.0%**	**100.0%**	**100.0%**

2. هل توجد اليات فاعلة لدى مؤسسات الدولة لتقديم المقترحات والشكاوي والاعتراضات

هل توجد اليات فاعلة لدى مؤسسات الدولة لتقديم المقترحات والشكاوي والاعتراضات					
التفاصيل	**الانبار**	**النجف**	**بغداد**	**كركوك**	**المجموع العام**
توجد ولكن غير فاعلة	50.8%	60.8%	56.2%	31.6%	49.8%
رفض الاجابة	2.4%	0.0%	0.0%	0.0%	0.6%
لا	2.8%	19.6%	32.3%	50.6%	26.4%
لا اعرف	43.2%	16.4%	9.6%	13.8%	20.7%
نعم	0.8%	3.2%	2.0%	4.0%	2.5%
	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

3. هل سبق واستعملت اي الية من اليات الشكاوي وتقديم الاقتراحات

هل سبق واستعملت اي الية من اليات الشكاوي وتقديم الاقتراحات					
التفاصيل	**الانبار**	**النجف**	**بغداد**	**كركوك**	**المجموع العام**
رفض الاجابة	0.0%	12.5%	0.0%	0.0%	4.0%
لا	50.0%	62.5%	100.0%	40.0%	60.0%
نعم	50.0%	25.0%	0.0%	60.0%	36.0%
	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

4. هذا السؤال مفتوح اذا اخترت نعم في السؤال السابق ما هي الالية التي استخدمتها وماهي النتيجة

ركزت الإجابات على الاتي:

- عبر تقديم التقارير والدراسات من خلال العمل الى وزارة الصحة والتربية.

- عبر الخطوط الساخنة وعبر صناديق الشكاوي، بعض الشكاوي ساهمت في الحد من الجرائم الالكترونية.
- قدمنا شكاوي عبر استمارة شكوى الى الجهة المعنية ولكن لم تكن هناك نتيجة للشكوى.
- تقديم شكاوي الى مدير دائرة معينة على موظف وقد استجاب للشكوى وتمت معاقبة الموظف المقصر.

5. برأيك ما هي الالية المناسبة للاقتراحات والشكاوي، وهو سؤال خيارات متعددة.

برأيك ما هي الاليات المناسبة للاقتراحات والشكاوي					
التفاصيل	الانبار	النجف	بغداد	كركوك	المجموع العام
صندوق الشكاوي	29.6%	13.6%	11.4%	23.0%	20.6%
خط ساخن	29.1%	28.1%	18.7%	30.7%	26.9%
لقاءات مباشرة مع المواطنين والاستماع لهم	20.3%	32.3%	37.4%	27.4%	28.2%
استمارات شكاوي الكترونية وعبر الايميل	7.7%	8.4%	11.6%	12.4%	9.7%
تطبيق خاص بالشكاوي عبر الهاتف	13.3%	17.5%	20.9%	6.5%	14.7%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

6. اذا اخترت أخرى في السؤال السابق على الاليات المناسبة فما هي برأيك هذا سؤال مفتوح وكانت اغلب الإجابات كالاتي:
   - يجب ان يكون هناك اهتمام جاد بالشكاوي من قبل الحكومة وعدم اهمالها.
   - يجب ان تكون هناك هيئة خاصة بالشكاوي تتابعها.
   - يجب ان يكون هناك تطبيق ذكي خاص بالشكاوي ويتم من خلاله معرفة حالة الشكوى وتقدمها.
   - يجب ان تكون هناك ارقام خاصة مجانية للشكاوي.

خامسا: أسئلة تقييم القطاعات والخدمات

1. ما هو تقييمك لواقع الكهرباء الوطنية:

الكهرباء الوطنية					
التفاصيل	الانبار	النجف	بغداد	كركوك	المجموع العام
جيدة	5.6%	5.2%	5.2%	7.9%	6.0%
سيء	42.0%	17.6%	46.2%	16.6%	30.6%

سيء جدا	9.2%	48.8%	25.1%	61.7%	36.3%
لا اعرف	0%	0.4%	0%	0%	0.1%
مقبولة	43.2%	27.6%	20.7%	13.8%	26.3%
ممتازة	0%	0.4%	2.8%	0%	0.8%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

2. ما هو تقييمك لواقع خدمات الماء (ماء الاسالة):

الماء					
التفاصيل	**الانبار**	**النجف**	**بغداد**	**كركوك**	**المجموع العام**
جيدة	11.6%	21.2%	15.9%	28.9%	19.4%
سيء	12.0%	8.8%	26.7%	13.0%	15.1%
سيء جدا	5.2%	44.4%	13.1%	36.4%	24.8%
مقبولة	71.2%	16.8%	43.4%	20.2%	37.8%
ممتازة	0%	8.8%	0.8%	1.6%	2.8%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

3. ما هو تقييمك لواقع خدمات الصرف الصحي:

الصرف الصحي					
التفاصيل	**الانبار**	**النجف**	**بغداد**	**كركوك**	**المجموع العام**
جيدة	7.6%	16%	13.1%	28.1%	16.2%
سيء	46.8%	15.6%	24.7%	13.8%	25.2%
سيء جدا	6.4%	40.8%	8.8%	34.4%	22.6%
لا اعرف	0.4%	1.6%	0.8%	0.4%	0.8%
مقبولة	38.8%	21.2%	51.0%	22.5%	33.4%
ممتازة	0%	4.8%	1.6%	0.8%	1.8%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

4. ما هو تقييمك لواقع الطرق والجسور:

الطرق والجسور					
التفاصيل	**الانبار**	**النجف**	**بغداد**	**كركوك**	**المجموع العام**
جيدة	35.2%	10.8%	1.6%	27.7%	18.8%
سيء	2%	20.4%	41.4%	17.0%	20.2%
سيء جدا	0.0%	41.2%	47.8%	23.3%	28.1%

لا اعرف	0%	0.8%	0%	0%	0.2%
مقبولة	54.8%	26.4%	8.4%	30.4%	30.0%
ممتازة	8%	0.4%	0.8%	1.6%	2.7%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

5. ما هو تقييمك للتنظيف ورفع النفايات من قبل البلدية:

التنظيف ورفع النقابات من البلدية					
التفاصيل	**الانبار**	**النجف**	**بغداد**	**كركوك**	**المجموع العام**
جيدة	43.2%	10%	9.6%	21.3%	21.0%
سيء	14%	22.4%	32.7%	18.2%	21.8%
سيء جدا	3.2%	39.6%	21.9%	41.5%	26.6%
لا اعرف	0%	1.6%	0%	0%	0.4%
مقبولة	32%	25.6%	35.1%	17.4%	27.5%
ممتازة	7.6%	0.8%	0.8%	1.6%	2.7%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

6. ما هو تقييمك للمتنزهات والمساحات الخضراء:

المتنزهات والمساحات الخضراء					
التفاصيل	**الانبار**	**النجف**	**بغداد**	**كركوك**	**المجموع العام**
جيدة	15.2%	13.2%	2.8%	10.7%	10.5%
سيء	10.4%	14.8%	43.4%	20.6%	22.3%
سيء جدا	6%	42%	34.7%	48.6%	32.9%
لا اعرف	0%	0.8%	0%	0.8%	0.4%
مقبولة	62.8%	28.0%	18.7%	18.6%	32%
ممتازة	5.6%	1.2%	0.4%	0.8%	2%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

7. ما هو تقييمك لواقع المرافق التعليمية من مدارس ورياض أطفال:

المرافق التعليمية من مدارس ورياض اطفال					
التفاصيل	**الانبار**	**النجف**	**بغداد**	**كركوك**	**المجموع العام**
جيدة	10.8%	12.4%	2.0%	21.3%	11.7%

سيء	26.4%	20.4%	51.8%	22.9%	30.4%
سيء جدا	4.0%	42.8%	25.9%	26.5%	24.8%
لا اعرف	0.4%	3.6%	0.0%	4.0%	2.0%
مقبولة	58.0%	20.4%	20.3%	24.9%	30.9%
ممتازة	0.4%	0.4%	0.0%	0.4%	0.3%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

8. ما هو تقييمك للمعاهد والجامعات والتعليم المهني:

المعاهد والجامعات والتعليم المهنى					
التفاصيل	**الانبار**	**النجف**	**بغداد**	**كركوك**	**المجموع العام**
جيدة	5.2%	14.8%	17.9%	21.7%	14.9%
رفض الاجابة	0%	0.4%	0.4%	0%	0.2%
سيء	25.2%	14.0%	29.9%	17.4%	21.6%
سيء جدا	14.4%	38.0%	8.8%	18.2%	19.8%
لا اعرف	0.8%	4.4%	0%	20.9%	6.6%
مقبولة	54.4%	28.0%	43.0%	20.9%	36.6%
ممتازة	0%	0.4%	0%	0.8%	0.3%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

9. هذا السؤال هو سؤال مفتوح ويشير الى أي من الخدمات تعتقد انها في تحسين مستمر وقد ركزت الإجابات على الاتي:
   - أشار الكثيرين الى تراجع عام بالخدمات وان اغلب الخدمات لا تشهد تحسن.
   - تشهد خدمات اكساء الطرق وصيانة الجسور والشوارع بعض التحسن.
   - تشهد الخدمات المالية والمصرفية تحسن مستمر.
   - بعض التحسن في خدمات التنظيف ورفع النفايات.

10. هذا السؤال مفتوح ويتسأل ما هي طرق تحسين واقع الخدمات، وقد ركزت إجابات المشاركين على الاتي:
   - الحد من الفساد ومحاسبة الفاسدين.
   - اجراء إصلاحات في طبيعة نظام الحكم.
   - زيادة دور المحافظة في عملية الرقابة على الأداء.
   - محاسبة المقصرين والمتلكئين في تنفيذ المشاريع.
   - اختيار الأشخاص المناسبين لأداء الاعمال وتنفيذ المشاريع وفق معايير الكفاءة والخبرة.

- وضع الخطط المناسبة وتحديث اليات العمل والأساليب.
- عمل دراسات جدوى مسبقة ووضع خطط متكاملة وتنفيذها بالاستعانة بالقطاع الخاص.
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع القطاع الخاص على النمو عبر القروض والتسهيلات المصرفية.
- زيادة إجراءات الرقابة والتدقيق وتشديد المحاسبة على الفاسدين والمقصرين فضلا عن تحسين دور المواطن في الرقابة عبر وضع اليات للشكاوي والسماع لاراء المواطنين.
- التركيز على استخدام الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء.
- زيادة تخصيصات الموازنة الخاصة بالخدمات والمشاريع والاستثمار.

سادسا: أسئلة البيروقراطية والفساد المالي والإداري

1. هل سبق وشاركت بأنشطة تستهدف محاربة الفساد:

هل سبق وشاركت بأنشطة تستهدف محاربة الفساد					
التفاصيل	الانبار	النجف	بغداد	كركوك	المجموع العام
رفض الاجابة	28%	10%	1.6%	1.6%	10.3%
لا	60%	65.2%	78.9%	77.1%	70.3%
نعم	12%	24.8%	19.5%	21.3%	19.4%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

2. اذا اخترت نعم في السؤال السابق، فما هي طبيعة الأنشطة التي شاركت بها وتستهدف محاربة الفساد، هذا سؤال مفتوح وقد ركزت الإجابات على الاتي:
   - اثارة الرأي العام عبر وسائل التواصل الاجتماعي واعلام بصورة عامة.
   - الاحتجاجات والتظاهرات بصورة عامة.
   - اجتماعات مع جهات رسمية وحزبية.
   - عبر جلسات حوارية و تدريبات وورش عمل وتقارير واستطلاعات.

3. ما هي المؤسسان او المشاريع التي تعتقد انها تشهد فساد مالي واداري اكثر من غيرها، وهو سؤال مفتوح وكانت الإجابات تركز على الاتي:
   - اغلب دوائر الدولة فيها فساد اداري و مالي ولكن بنسب متفاوتة.
   - التسجيل العقاري وهيئة الضرائب والكمارك.
   - امانة العاصمة والبلدية.
   - دائرة المرور.
   - دوائر الصحة والمستشفيات.
   - دوائر التربية والتعليم العالي.

- دوائر التقاعد ومؤسسة الشهداء والتعويضات.
- وزارة المالية والدفاع والنفط والبلديات والعمل والشؤون الاجتماعية والكهرباء والتجارة.
- المؤسسات الأمنية والعسكرية.

4. برأيك ما هي أسباب انتشار الفساد المالي والإداري، هذا سؤال مفتوح وكانت الإجابات تركز على الاتي:
   - بسبب ضعف الدور الرقابي ومحاسبة المقصرين والفاسدين.
   - بسبب نظام المحاصصة والمحسوبية والوساطة.
   - بسبب ضعف تطبيق القانون.
   - ضعف التدقيق وأنظمة الرقابة.
5. برأيك كيف يمكن محاربة الفساد المالي والإداري وماهي الإجراءات المطلوب اتخاذها:
   - تفعيل القانون ومحاسبة المخالفين دون تمييز.
   - انهاء نظام المحاصصة والتوافق والمحسوبية.
   - اختيار الأشخاص الاكفاء والنزيهين.
   - تشكيل لجنة خاصة للإصلاح الإداري في كل دائرة.
   - اعتماد الأنظمة الالكترونية والحكومة الالكترونية في التعامل.
   - اجراء تغييرات في أنظمة الرقابة المتبعة في دوائر ومؤسسات الدولة.

6. ما هو رأيك بدور مجلس النواب العراقي في محاربة الفساد المالي والإداري:

مجلس النواب العراقي					
التفاصيل	**الانبار**	**النجف**	**بغداد**	**كركوك**	**المجموع العام**
دور جيد	4%	2.4%	2.8%	5.9%	3.8%
دور ضعيف	54.0%	24.8%	51.4%	17%	36.8%
دور متوسط	34.4%	12%	6.4%	14.6%	16.8%
دور ممتاز	0%	0.4%	2.4%	0%	0.7%
رفض الاجابة	0.4%	0%	0%	5.5%	1.5%
لا اعرف	0.4%	1.6%	0.4%	3.6%	1.5%
ليس لها دور	6.8%	58.8%	36.7%	53.4%	38.9%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

7. ما هو رأيك بدور الحكومة العراقية في محاربة الفساد المالي والإداري:

الحكومة العراقية					
التفاصيل	**الانبار**	**النجف**	**بغداد**	**كركوك**	**المجموع العام**

دور جيد	2.8%	2.4%	3.6%	3.6%	3.1%
دور ضعيف	45.6%	17.6%	52.6%	20.6%	34.1%
دور متوسط	43.6%	10.4%	9.2%	7.9%	17.7%
دور ممتاز	0%	0.8%	0.8%	0%	0.4%
رفض الاجابة	0.4%	0%	0%	5.1%	1.4%
لا اعرف	0%	0.4%	0%	2.4%	0.7%
ليس لها دور	7.6%	68.4%	33.9%	60.5%	42.6%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

8. ما هو رأيك بدور هيئة النزاهة في محاربة الفساد المالي والإداري:

هيئة النزاهة					
التفاصيل	**الانبار**	**النجف**	**بغداد**	**كركوك**	**المجموع العام**
دور جيد	1.6%	2.4%	0%	4%	2%
دور ضعيف	56%	20.4%	49%	19.4%	36.2%
دور متوسط	37.6%	12%	8%	6.3%	15.9%
دور ممتاز	0%	0.8%	4.8%	0%	1.4%
رفض الاجابة	0.4%	0%	0%	1.6%	0.5%
لا اعرف	0%	5.2%	0.8%	11.1%	4.3%
ليس لها دور	4.4%	59.2%	37.5%	57.7%	39.7%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

9. ما هو رأيك بدور ديوان الرقابة المالية في محاربة الفساد المالي والإداري:

ديوان الرقابة المالية					
التفاصيل	**الانبار**	**النجف**	**بغداد**	**كركوك**	**المجموع العام**
دور جيد	1.6%	2%	1.6%	4%	2.3%
دور ضعيف	56%	28%	43.8%	13.0%	35.2%
دور متوسط	30%	8%	7.6%	7.9%	13.3%
دور ممتاز	0%	0.4%	4%	0%	1.1%
رفض الاجابة	0.4%	0%	0%	0.8%	0.3%
لا اعرف	4.4%	10.8%	7.6%	17.8%	10.2%
ليس لها دور	7.6%	50.8%	35.5%	56.5%	37.6%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

10.ما هو رأيك بدور الحكومة المحلية والمتمثلة بالمحافظة ودوائرها في محاربة الفساد المالي والإداري:

الحكومات المحلية المتمثلة بالمحافظة ودوائرها					
التفاصيل	الانبار	النجف	بغداد	كركوك	المجموع العام
دور جيد	8.4%	4%	3.2%	5.5%	5.3%
دور ضعيف	45.6%	25.6%	54.2%	13.8%	34.8%
دور متوسط	40%	19.6%	11.2%	9.5%	20%
دور ممتاز	0%	0.4%	2%	0.4%	0.7%
رفض الاجابة	0.8%	0%	0%	6.3%	1.8%
لا اعرف	1.2%	1.6%	3.2%	6.3%	3.1%
ليس لها دور	4%	48.8%	26.3%	58.1%	34.4%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

11.ما هو رأيك بدور وسائل الاعلام من فضائيات وصحف واذاعات في محاربة الفساد المالي والإداري:

وسائل الاعلام من فضائيات وصحف واذاعات					
التفاصيل	الانبار	النجف	بغداد	كركوك	المجموع العام
دور جيد	14.4%	13.6%	23.5%	27.3%	19.7%
دور ضعيف	25.6%	24%	29.5%	22.5%	25.4%
دور متوسط	53.2%	32.8%	34.3%	23.3%	35.9%
دور ممتاز	0%	3.6%	4.8%	3.2%	2.9%
لا اعرف	1.6%	1.2%	0%	1.2%	1%
ليس لها دور	5.2%	24.8%	8.0%	22.5%	15.1%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

12.ما هو رأيك بدور اتحادات ونقابات العمال والنقابات المهنية في محاربة الفساد المالي والإداري:

اتحادات ونقابات العمال والنقابات المهنية					
التفاصيل	الانبار	النجف	بغداد	كركوك	المجموع العام
دور جيد	3.6%	8.4%	7.2%	11.9%	7.8%
دور ضعيف	44.4%	17.2%	45.4%	9.9%	29.2%
دور متوسط	19.6%	25.6%	15.5%	6.7%	16.8%
دور ممتاز	0%	0%	3.6%	0%	0.9%
لا اعرف	2.8%	15.6%	6.8%	34.4%	14.9%

ليس لها دور	29.6%	33.2%	21.5%	37.2%	30.4%
	100%	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

13.ما هو رأيك بدور منظمات المجتمع المدني والجمعيات المهنية في محاربة الفساد المالي والإداري:

منظمات المجتمع المدني والجمعيات					
التفاصيل	**الانبار**	**النجف**	**بغداد**	**كركوك**	**المجموع العام**
دور جيد	7.6%	27.6%	20.7%	19.4%	18.8%
دور ضعيف	40%	11.6%	27.9%	15.8%	23.8%
دور متوسط	44.8%	32.0%	36.3%	15.4%	32.1%
دور ممتاز	0.4%	2.8%	4.4%	4.3%	3.0%
لا اعرف	1.2%	21.6%	4%	21.3%	12.1%
ليس لها دور	6%	4.4%	6.8%	23.7%	10.3%
	100%	100%	100%	100%	100%

14.ما هو رأيك بدور الفرق التطوعية والناشطين والمدافعين عن حقوق الانسان في محاربة الفساد المالي والإداري:

الفرق التطوعية والناشطين والمدافعين عن حقوق الانسان					
التفاصيل	**الانبار**	**النجف**	**بغداد**	**كركوك**	**المجموع العام**
دور جيد	33.2%	38%	25.9%	19.8%	29.2%
دور ضعيف	24%	11.2%	26.7%	13%	18.7%
دور متوسط	37.6%	24.8%	32.7%	14.2%	27.3%
دور ممتاز	0%	16.4%	6.8%	6.3%	7.4%
لا اعرف	0.8%	4.4%	2.4%	24.1%	8%
ليس لها دور	4.4%	5.2%	5.6%	22.5%	9.5%
	100%	100%	100%	100%	100%

15.كيف يمكن التقليل من الإجراءات الإدارية البيروقراطية في التعامل في مؤسسات الدولة:

- وضع نظام الكتروني وإجراءات وخطوات الكترونية.
- ربط جميع الدوائر والجهات بأنظمة الكترونية.
- تسهيل التعليمات.
- تفعيل الدور الرقابي ومحاسبة المرتشين والابتعاد عن المحسوبية والوساطة.
- وضع طرق للشكاوى بصورة الكترونية وعبر الانترنيت.